الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية:
الرهانات والآفاق المستقبلية؟

د. العلام احمد
دكتوراه في القيادة وإدارة الأعمال
المملكة المغربية

الملخص:

يستعرض هذا البحث الأسس السياسية والقانونية والتنموية لمبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب سنة 2007 كحل واقعي وتوافقي للنزاع الإقليمي حول الصحراء. ويركّز على بيان التحول الذي عرفه مسار معالجة القضية داخل الأمم المتحدة، حيث انتقل من منطق الاستفتاء إلى منطق الحل السياسي العملي، وهو ما تجسده لغة قرارات مجلس الأمن التي وصفت المبادرة المغربية بأنها "جادة وذات مصداقية". كما يتناول البحث الأبعاد الدستورية للمبادرة من خلال ارتباطها بمبدأ الجهوية المتقدمة والإصلاحات المؤسساتية التي تعزز المشاركة الترابية في اتخاذ القرار.

على المستوى التنموي، يبرز البحث أهمية "النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية" الذي انطلق سنة 2015، والذي أحدث تحولًا بنيويًا في البنية التحتية، وجلب استثمارات وطنية وأجنبية، إضافة إلى فتح أكثر من 30 قنصلية بالعيون والداخلة، ما يعكس الثقة الدولية في الاستقرار والآفاق الاقتصادية للجهة. كما يناقش البحث البعد الاجتماعي والثقافي من خلال توسع الخدمات الصحية والتعليمية، وارتفاع مشاركة المجتمع المدني والنساء في المؤسسات المنتخبة، بما يعزز الاندماج الوطني.

وتطرق الدراسة أيضًا إلى البعد الجيوسياسي للنزاع، ودور بعض الأطراف الإقليمية في تعقيده، مقابل نجاح المغرب في فصل المسار الأممي عن النقاش داخل الاتحاد الإفريقي، مع توسيع دائرة الاعتراف الدولي بسيادته على الصحراء. وفي ضوء هذه المعطيات، يؤكد البحث أن آفاق الحكم الذاتي بالمغرب تبدو مرشحة للتطور، خصوصًا مع تقدم ورش الجهوية، وتكريس دولة المؤسسات، وتنامي الدعم الدولي للمبادرة باعتبارها الحل الوحيد الواقعي والتنموي للنزاع.

وقد أكد مجلس الأمن في اجتماعه الأخير على ضرورة المضي في المسار السياسي التوافقي، وشدّد مرة أخرى على مركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل واقعي وقابل للتطبيق. كما دعا الأطراف الإقليمية، وخاصة الجزائر، إلى الانخراط الجاد في العملية السياسية وفق صيغة الموائد المستديرة، معتبرًا أن استقرار المنطقة مرتبط بإحراز تقدم ملموس في هذا الإطار.

الكلمات الدلالية: الحكم الذاتي بالصحراء، مبادرة المغرب 2007، قرارات مجلس الأمن، الجهوية المتقدمة، النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية، الاعتراف الدولي بسيادة المغرب

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المقدمة:

يعد موضوع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية من القضايا المحورية في الفكر السياسي والقانوني المعاصر، لما يمثله من نموذج متقدم لتسوية النزاعات الإقليمية ضمن إطار السيادة الوطنية والوحدة الترابية. فمنذ تقديم المملكة المغربية لمبادرتها الخاصة بالحكم الذاتي سنة 2007 أمام الأمم المتحدة، تحول هذا التصور إلى أحد أبرز المقترحات الواقعية والجدية التي حظيت باعتراف متزايد من قبل المجتمع الدولي، نظرا لتوازنها بين متطلبات السيادة ومقتضيات تدبير الشأن المحلي في الأقاليم الجنوبية.

وقد أكد مجلس الأمن الدولي مرارا على جدية المبادرة المغربية، وأبرز في اجتماعه الأخير (القرار الذي تم تَبنيه في 31 أكتوبر 2025 هو رقم 2797 نيويورك) أن **الحل السياسي التوافقي المبني على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق** .وشدد المجلس على ضرورة استمرار الأطراف المعنية، بما فيها الجزائر، في الانخراط الإيجابي في العملية السياسية ضمن منظومة الأمم المتحدة، مع مراعاة **الحقوق والالتزامات الدولية**، لتفادي أي عرقلة قد تؤثر على الاستقرار الإقليمي.

ويؤكد هذا القرار الأخير، إلى جانب قرارات سابقة مثل 1754 (2007) و2440 (2018)، على استمرار المسار التوافقي الذي اعتمده المغرب، والذي يوازن بين تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية وضمان وحدة الدولة المغربية. كما يوضح مدى قبول المجتمع الدولي لمقاربة المغرب التي **تربط بين الحكم المحلي، التنمية المستدامة، وتعزيز المشاركة السياسية للسكان المحليين** .وبذلك، أصبح الحكم الذاتي ليس مجرد إطار نظري، بل نموذجا عمليا يحتذى به في حل النزاعات الإقليمية وفق معايير السيادة الوطنية والقانون الدولي.

كما تكتسي هذه الدراسة أهميتها من كونها تسعى إلى تحليل الحكم الذاتي بوصفه مقاربة متعددة الأبعاد — سياسية، قانونية وتنموية — تهدف إلى تجاوز منطق النزاع نحو بناء نموذج جهوي متكامل يستند إلى مبادئ الديمقراطية والحكامة الترابية والتنمية المستدامة. فالحكم الذاتي لا يمثل مجرد حل سياسي ظرفي، بل مشروعا استراتيجيا لإعادة هيكلة العلاقة بين المركز والجهات في إطار دولة موحدة ومتضامنة

إشكالية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من تساؤلات مركزية تسعى إلى الإحاطة بجوهر مبادرة الحكم الذاتي من منظور شامل:

1. ما موقع **مبادرة الحكم الذاتي** ضمن مسار تسوية نزاع الأقاليم الجنوبية المغربية على المستويين الإقليمي والدولي؟
2. إلى أي مدى يشكل **الحكم الذاتي نموذجا عمليا للحكم المحلي** في إطار احترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية؟
3. ما هي **التحديات القانونية والسياسية والتنموية** التي تواجه تنزيل وتفعيل هذا النموذج على أرض الواقع؟

أهمية الموضوع:

تنبع أهمية موضوع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية من تعدد أبعاده وتداخل رهاناته السياسية والقانونية والتنموية.

فعلى **المستوى السياسي والديبلوماسي**، يمثل هذا المشروع خيارا استراتيجيا للمملكة المغربية في إطار مقاربة سلمية واقعية لحل نزاع إقليمي طال أمده، كما يعكس قدرة الدبلوماسية المغربية على توظيف أدوات الشرعية الدولية لخدمة قضايا السيادة والوحدة الترابية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما على **المستوى الوطني والجهوي**، فإن مبادرة الحكم الذاتي تشكل رافعة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة في الأقاليم الجنوبية، من خلال تعزيز الجهوية المتقدمة، وتوسيع مشاركة الساكنة المحلية في تدبير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى **المستوى المقارن**، تكتسب التجربة المغربية قيمة خاصة باعتبارها نموذجا قابلا للاقتداء في حل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، سواء في إفريقيا أو في العالم العربي، إذ تجمع بين الواقعية السياسية واحترام الخصوصيات المحلية ضمن إطار الدولة الواحدة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والمعرفية، من أبرزها:

1. **تحليل الأسس القانونية والسياسية** التي يقوم عليها مشروع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، مع تتبع تطوره في سياق الشرعية الدولية ومبادئ تقرير المصير.
2. **دراسة انعكاسات الحكم الذاتي** على التنمية الجهوية والاندماج الوطني، باعتباره آلية لتقوية التماسك الترابي وتحقيق العدالة المجالية.
3. **مقارنة النموذج المغربي بتجارب دولية مماثلة**، بغية استخلاص أوجه التميز والتحديات، واستشراف سبل تطوير النموذج المغربي في ضوء التجارب المقارنة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** لفهم أبعاد الحكم الذاتي من خلال تحليل الوثائق الرسمية والمراجع القانونية والسياسية ذات الصلة.

كما توظف المنهج المقارن لمقارنة النموذج المغربي بنماذج أخرى للحكم الذاتي في السياقات الدولية المختلفة، قصد استخلاص أوجه التشابه والاختلاف.

ويستكمل هذا التحليل بالمنهج الاستشرافي الذي يروم استشراف مستقبل الحكم الذاتي في ضوء التحولات الجيوسياسية الإقليمية والدولية.

أما من حيث المصادر، فيعتمد البحث على الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والحكومة المغربية، إضافة إلى الدراسات الأكاديمية والتقارير الأممية والدبلوماسية التي تناولت الموضوع من زواياه القانونية والسياسية والتنموية.

الفصل الأول: الجذور التاريخية والسياسية لقضية الصحراء المغربية:

تعتبر قضية الأقاليم الجنوبية المغربية من أبرز القضايا التي شكلت محورا رئيسيا في العلاقات المغاربية والإفريقية منذ منتصف القرن العشرين، إذ تمثل نموذجا معقدا لتداخل البعد التاريخي بالسياسي والقانوني في إطار صراع حول السيادة والهوية والوحدة الترابية.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن فهم جذور هذه القضية يقتضي العودة إلى السياق التاريخي العميق الذي يبرز مدى الارتباط الوثيق بين الصحراء والدولة المغربية عبر العصور، ثم تحليل التطورات السياسية التي رافقت الاستعمار الإسباني، وانعكاسات فترة ما بعد الاستقلال على المسار القانوني للنزاع.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية لارتباط الصحراء بالمغرب:

الفرع الأول: البيعة والعلاقات التقليدية بين القبائل الصحراوية والسلطة المركزية:

يؤكد المؤرخون أن العلاقة بين القبائل الصحراوية والدولة المغربية كانت علاقة ولاء سياسي وديني متجذر، تجسدها وثائق البيعة التي قدمتها القبائل الحسانية للسلاطين المغاربة منذ القرون الوسطى. فالبيعة لم تكن مجرد طقس ديني، بل كانت مؤسسة سياسية تعبر عن الاعتراف بالسلطة الشرعية للسلطان المغربي على كامل تراب المملكة بما فيها الصحراء.

وقد وثق المؤرخ عبد الهادي التازي هذه العلاقة بقوله: "إن سلاطين المغرب ظلوا يعينون القواد والعلماء والقضاة في الصحراء، ويرسلون الظهائر الملكية إلى القبائل الحسانية، مما يثبت أن السيادة المغربية لم تكن يوما محل نزاع داخلي"[1].

كما تؤكد رسائل السلطان مولاي الحسن الأول إلى شيوخ قبائل وادي نون والسمارة سنة 1882 هذا الارتباط، إذ ورد فيها توجيهات بتثبيت الأمن وجمع الزكاة، مما يبرز ممارسة فعلية للسلطة.

الفرع الثاني: الاحتلال الإسباني وتفكك المجال الصحراوي:

مع نهاية القرن التاسع عشر، استغلت إسبانيا حالة الضعف التي كانت تعيشها الدولة المغربية نتيجة تفكك بنيتها السياسية وانشغالها بالإصلاحات العسكرية والإدارية، لتفرض وجودها العسكري في الأقاليم الجنوبية من البلاد. ففي سنة **1884** أعلنت إسبانيا رسميا **احتلال منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**، متذرعة بمقتضيات **مؤتمر برلين (1885–1884)** الذي رسخ مبدأ *الاحتلال الفعلي* كآلية قانونية لتقاسم النفوذ بين القوى الاستعمارية الأوروبية في القارة الإفريقية. وقد شكل هذا الإعلان نقطة تحول في مسار التغلغل الاستعماري الإسباني بالمغرب، وأسس لمرحلة جديدة من التنافس الدولي على أراضيه الجنوبية، في ظل تراجع فعالية السلطة المركزية المغربية آنذاك[2].

لكن هذا الاحتلال **لم يكن محل قبول من القبائل الصحراوية**، التي ظلت متمسكة بارتباطها التاريخي والروحي بالمغرب، وحافظت على **ولائها للعرش العلوي** رغم محاولات الاستعمار الإسباني فرض هيمنته على المنطقة، فقد اندلعت عدة **ثورات مقاومة مسلحة**، كان أبرزها **حركة الشيخ ماء العينين**، الذي قاد جهادا واسعا ضد الاستعمارين الإسباني والفرنسي، مستندا إلى شرعية دينية ووطنية واضحة. وأكد الشيخ في **مراسلاته مع السلطان مولاي عبد العزيز** على استمرار **البيعة للعرش المغربي** باعتبارها رمزا لوحدة الأمة المغربية وسيادتها على كامل ترابها حسب ما جاء به بوحميدي محمد الشيخ ماء العينين[3].

---

[1] عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، الجزء الرابع، ص. 87.

[2] الخطيب، عبد الهادي. القضية الصحراوية: الجذور التاريخية والتطورات القانونية والسياسية. الرباط: منشورات كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 2018، ص. 27.

[3] بوحميدي، محمد. الشيخ ماء العينين والمقاومة في الصحراء المغربية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2015، ص. 61

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي هذا السياق فالمغاربة قاوموا الاحتلال الاسباني ولم يكن محل قبول من القبائل الصحراوية، التي حافظت على ولائها للمغرب، وقاومت الوجود الإسباني بشراسة. فقد اندلعت عدة ثورات أبرزها مقاومة الشيخ **ماء العينين** الذي قاد حركة جهادية واسعة ضد الاستعمار الإسباني والفرنسي، وأكد في مراسلاته مع السلطان مولاي عبد العزيز على استمرار البيعة للعرش المغربي.

وجاء في رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز: "نحن على العهد باقون، والسمع والطاعة لمولانا أمير المؤمنين واجبة علينا[1]".

الفرع الثالث: المقاومة الصحراوية ودور الحركة الوطنية في الدفاع عن الصحراء:

مع انطلاق الحركة الوطنية المغربية في الثلاثينيات، كان الدفاع عن الصحراء جزءا من المشروع الوطني للاستقلال والوحدة. فقد أكد حزب الاستقلال في مذكرة 11 يناير 1944 أن المغرب يجب أن يسترجع "جميع أجزائه المغتصبة بما فيها الساقية الحمراء ووادي الذهب."

وبعد الاستقلال سنة 1956، واصل المغرب المطالبة باسترجاع أقاليمه الجنوبية المحتلة. وجاءت معركة إفني سنة 1957 لتؤكد هذا التوجه، حيث تم تحرير جزء من الجنوب من السيطرة الإسبانية. كما لعبت المسيرة الخضراء سنة 1975 دورا حاسما في توحيد الجهود الوطنية، إذ شارك فيها أكثر من 350 ألف مواطن مغربي لتأكيد الارتباط التاريخي والشرعي بالصحراء.

المبحث الثاني: تطور النزاع بعد الاستقلال:

الفرع الأول: قضية الصحراء في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية:

بعد استقلال المغرب، أحالت إسبانيا قضية الصحراء إلى الأمم المتحدة سنة 1963، فتم تسجيل الإقليم ضمن لائحة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. غير أن محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري سنة 1975 أكدت وجود روابط قانونية وتاريخية بين الصحراء والمغرب، معتبرة أنها لا تشكل "أرضا بلا سيادة."

جاء في الفقرة 162 من الرأي الاستشاري: "تثبت الأدلة المقدمة وجود روابط ولاء بين سلطان المغرب وبعض القبائل التي تسكن الإقليم[2]".

رغم ذلك، استمر النزاع بسبب تدخل الجزائر التي دعمت جبهة البوليساريو، وهو ما جعل القضية تأخذ بعدا إقليميا معقدا داخل منظمة الوحدة الإفريقية، ثم الاتحاد الإفريقي لاحقا.

في البداية، **لم تكن الجزائر الطرف الوحيد** الذي أبدى اهتماما بقضية الصحراء المغربية، إذ إن التطورات التي أعقبت **اتفاقية مدريد (نوفمبر 1975)** بين المغرب وإسبانيا وموريتانيا، والتي أنهت رسميا الوجود الإسباني في الأقاليم الجنوبية، فتحت المجال أمام **تدخلات إقليمية جديدة** .ففي تلك المرحلة، **دخلت كل من الجزائر وليبيا على خط النزاع**، غير أن طبيعة وأهداف تدخلهما كانت مختلفة. [3]

---

[1] رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 1903، ضمن: محمد حجي، الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين والعلويين، ص. 214.

[2] محكمة العدل الدولية، الرأي الاستشاري حول الصحراء الغربية، لاهاي، 1975.

[3] الصديقي عبد الرحيم. الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع. الرباط: منشورات المعرفة، 2019، ص. 112.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فقد بدأت **الجزائر** دعمها العلني لجبهة البوليساريو بعد سنة 1975، حيث وفرت لها **الملاذ الآمن في تندوف، والدعم اللوجستي والعسكري والدبلوماسي**، معتبرة القضية "مسألة تصفية استعمار" لا امتدادا للسيادة المغربية. أما **ليبيا**، في عهد معمر القذافي، فقد قدمت في البداية **دعما عسكريا وتمويليا محدودا** للجبهة، قبل أن تتراجع عن ذلك تدريجيا مطلع الثمانينيات، إثر تحسن علاقاتها مع المغرب وتغير توجهاتها الإقليمية[1].

وهكذا، يمكن القول إن **الجزائر كانت الفاعل الإقليمي الرئيسي والمستمر** في دعم جبهة البوليساريو منذ منتصف السبعينيات، بينما اقتصر دور **ليبيا** على دعم ظرفي محدود من حيث الزمان والتأثير، ما جعل النزاع يأخذ بعدا **إقليميا وسياسيا معقدا داخل منظمة الوحدة الإفريقية**، ثم لاحقا داخل **الاتحاد الإفريقي**. [2]

الفرع الثاني: المسيرة الخضراء واسترجاع الأقاليم الجنوبية:

في السادس من نوفمبر 1975، أطلق الملك الحسن الثاني المسيرة الخضراء كخيار سلمي لاسترجاع الأقاليم الجنوبية. هذه الخطوة التاريخية مثّلت تجسيدا عمليا للقوة الناعمة المغربية من خلال التعبئة الشعبية الواسعة بدل المواجهة العسكرية.

وقد أفضت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975 إلى إنهاء الوجود الإسباني بالصحراء، وتولي المغرب إدارة الأقاليم الجنوبية.

يقول المؤرخ محمد كنبيب: "كانت المسيرة الخضراء فعلا سياسيا بليغا جمع بين الشرعية التاريخية والقانونية والقدرة التعبوية للشعب المغربي".[3]

الفرع الثالث: مواقف الجزائر وجبهة البوليساريو:

رفضت الجزائر اتفاقية مدريد، واعتبرت أن تسوية القضية يجب أن تتم عبر "تقرير المصير"، ودعمت جبهة البوليساريو عسكريا ولوجستيا. ومنذ ذلك الحين، دخل النزاع مرحلة من الجمود السياسي والعسكري، رغم وقف إطلاق النار سنة 1991 تحت إشراف الأمم المتحدة.

وبقيت المقترحات الأممية تراوح بين الحكم الذاتي والانفصال، إلى أن قدم المغرب سنة 2007 مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي ومتوافق مع مبدأ السيادة الوطنية.

ويتضح من العرض التاريخي والسياسي أن الصحراء كانت دائما جزءا لا يتجزأ من الكيان المغربي، سواء من الناحية الدينية (البيعة)، أو الإدارية (التعيينات السلطانية)، أو الوطنية (المسيرة الخضراء).

كما أن تطورات ما بعد الاستقلال أظهرت أن الحلول الواقعية، مثل مبادرة الحكم الذاتي، تمثل الامتداد الطبيعي للشرعية التاريخية والسياسية للمغرب في أقاليمه الجنوبية.

---

[1] الصديقي، عبد الرحيم. الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع. الرباط: منشورات المعرفة، 2019.

[2] Shelley, Toby. Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony? Zed Books, 2004, p. 54.

[3] محمد كنبيب، المغرب والتحول السياسي في القرن العشرين، ص. 201.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفصل الثاني: الإطار القانوني والسياسي لمقترح الحكم الذاتي:

يعد مقترح الحكم الذاتي الذي قدمه المغرب سنة 2007 للأمم المتحدة تطورا نوعيا في مسار تسوية قضية الصحراء، إذ مثل انتقالا من منطق المواجهة إلى منطق الحل السياسي الواقعي القائم على التوافق.

فبعد سنوات من الجمود، تبنى المغرب خيار الحكم الذاتي باعتباره صيغة متقدمة للحكم المحلي ضمن السيادة الوطنية، مستندا إلى مبادئ القانون الدولي، وإلى مرجعيات الأمم المتحدة التي تدعو إلى حلول "واقعية ودائمة ومتوافق عليها."

في هذا الفصل، سنحلل الأسس القانونية والسياسية التي قامت عليها المبادرة المغربية، مع استعراض المواقف الدولية منها، وبيان مدى انسجامها مع النظام الدستوري المغربي ومبادئ الشرعية الدولية.

المبحث الأول: الأسس القانونية للمبادرة المغربية:

الفرع الأول: مبدأ السيادة ووحدة التراب الوطني:

إن مبدأ السيادة الوطنية ووحدة التراب من المبادئ الجوهرية في القانون الدولي، التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية.

وقد أكد المغرب منذ استقلاله أن وحدته الترابية غير قابلة للتجزئة، وأن الصحراء جزء من أراضيه تاريخيا وقانونيا.

وفي هذا الإطار، جاء الخطاب الملكي في 6 نوفمبر 2006 ليؤكد أن "مبادرة الحكم الذاتي ليست تنازلا عن السيادة، بل تجسيدا لممارسة موسعة لها."

ويقول الدكتور عبد الرحمن اليوسفي في تحليله للسياسة المغربية تجاه الصحراء: "إن تمسك المغرب بسيادته لا يعني رفض الحوار، بل يقوم على مبدأ التفاوض في إطار الاحترام الكامل للوحدة الوطنية، بما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي التي تُقرّ بحماية الحدود الموروثة عن الاستعمار".[1]

وبذلك فإن مقترح الحكم الذاتي لا يعد شكلا من أشكال الانفصال أو التقسيم، بل إطارا لتدبير محلي موسع في نطاق الدولة الواحدة.

الفرع الثاني: مضمون مبادرة الحكم الذاتي لسنة 2007:

قدم المغرب رسميا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يوم 11 أبريل 2007 وثيقة بعنوان "مبادرة للتفاوض من أجل نظام للحكم الذاتي في جهة الصحراء ."وتنص الوثيقة على منح سكان الصحراء صلاحيات واسعة في تسيير شؤونهم المحلية، في إطار سيادة المملكة المغربية ووحدتها الوطنية والترابية.

أولا: أبرز مضامين المبادرة:

اقترحت المبادرة منح سكان الأقاليم الصحراوية صلاحيات واسعة لإدارة شؤونهم المحلية، عبر هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية تمارس سلطاتها داخل الجهة في مختلف المجالات، بما يضمن إدارة تشاركية لشؤون السكان المحليين، يشمل:

[1] عبد الرحمن اليوسفي، المغرب ومسار الوحدة الترابية، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2008، ص. 54.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

1. مرتكزات الحكم الذاتي في المبادرة المغربية: صلاحيات موسعة لتعزيز التنمية والكرامة المحلية

أ- الإدارة المحلية والأمن والشرطة الجهوية:

تعد الإدارة المحلية والأمن من الركائز الأساسية التي رسختها مبادرة الحكم الذاتي لضمان تدبير يومي فعال للجهة. إذ تقترح المبادرة إنشاء جهاز شرطة جهوي ينظم الحياة العامة، ويعزز الأمن الوطني في إطار السيادة المغربية، بما يحقق استقرارا اجتماعيا وسياسيا. كما تتمتع الهيئات المحلية بصلاحيات واسعة في إدارة شؤونها الإدارية عبر انتخاب مجالس تمثيلية ذات اختصاصات تنفيذية وتشريعية.

"يعد تمكين الجهات من إدارة شؤونها الأمنية والإدارية خطوة جوهرية نحو ترسيخ الحكم المحلي الفعال"، تبعا لما أورده المحجوبي أحمد.

ب- التخطيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار والتجارة والسياحة:

ينص المقترح المغربي للحكم الذاتي على منح سلطات واسعة للجهة في مجال التخطيط الاقتصادي، خاصة في قطاعات التجارة والاستثمار والسياحة. ويعتبر هذا التمكين الاقتصادي أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المحلية وتحسين مؤشرات التشغيل. كما يتيح للساكنة المشاركة في اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات الصلة بمواردهم، مما يسهم في تنويع الاقتصاد الجهوي وتهيئة بيئة ملائمة للاستثمار الوطني والدولي.

وأشار البوزيدي أحمد على أنه: "إن منح الجهات سلطات موسعة في التخطيط الاقتصادي يمكنها من تحقيق نمو ذاتي مستدام[1]."

ج- البنية التحتية والنقل والطاقة والماء:

تشكل البنية التحتية إحدى الدعائم الأساسية لمشروع الحكم الذاتي، إذ يمنح المبادرة صلاحيات واسعة في تشييد وإدارة مشاريع النقل، والطرق، والطاقة، والماء بشكل مستقل ضمن آليات التنسيق الوطنية. وتشكل هذه المشاريع رافعة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إذ تساهم في فك العزلة عن المناطق الجنوبية وتوفير متطلبات الحياة اليومية للسكان. كما تسهم في تعزيز الجاذبية الترابية وتسهيل ارتباط الجهة بباقي جهات المملكة.

"تعتبر البنية التحتية المحلية أساس بناء اقتصاد جهوي فعال ومتكامل" وفقا لما أتى به السرغيني عبد الحق..[2]

د- الخدمات الاجتماعية: التعليم والصحة والتشغيل والسكن:

تحظى الخدمات الاجتماعية بأولوية خاصة في مشروع الحكم الذاتي، إذ تتضمن صلاحيات الجهة التدبير المباشر لقطاعات التعليم والصحة والسكن. وقد ساهمت هذه الآلية في تحسين جودة الخدمات وتوسيع الولوج إليها، خاصة من خلال إنشاء جامعات ومراكز طبية إقليمية. كما تقوم الجهة بتطوير برامج محلية للتشغيل تستهدف الشباب والنساء، مما يعزز الاندماج الاجتماعي ويكرس كرامة المواطنين على أساس المساواة والإنصاف.

---

[1] البوزيدي سلمى. الاقتصاد الجهوي في إطار الحكم الذاتي، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021، ص. 103.

[2] السرغيني عبد الحق. المجالات الترابية وتحديات التنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص. 76.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وأفادت بوحنانة خديجة على أن: "التنمية الاجتماعية ركيزة أساسية في أي نموذج حكم ذاتي ناجح، إذ تضمن العدالة والمشاركة [1]. "

هـ- **الحفاظ على الهوية الثقافية الحسانية**، بما يشمل النهوض بالتراث المحلي وتعزيز الانتماء الثقافي. ويتيح نظام الحكم الذاتي للأقاليم الجنوبية المغربية موارد مالية مستقلة لتنفيذ هذه الاختصاصات، تتكون من عائدات محلية وموارد طبيعية مخصصة لها، إلى جانب مخصصات من ميزانية الدولة في إطار التضامن الوطني، بما يضمن قدرة الجهة على تحقيق التنمية المستدامة والاندماج الفعال في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: الاختصاصات المحلية:

تنص المبادرة على إنشاء برلمان جهوي منتخب ديمقراطيا يمثل الساكنة المحلية ويكفل مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. ويمنح هذا البرلمان صلاحيات واسعة لإصدار القوانين المحلية وتوجيه السياسات التنموية وفق أولويات الأقاليم الجنوبية.

كما يهدف إلى تعزيز الديمقراطية التشاركية وتمكين المواطنين من مراقبة تنفيذ السياسات المحلية. ويشكل هذا الترتيب آلية لضمان الحكم الرشيد وتكريس مبدأ الجهوية المتقدمة بما يتماشى مع سيادة الدولة المغربية ووحدة ترابها. إضافة إلى ذلك، يسعى البرلمان الجهوي إلى تشجيع الابتكار المحلي وتنمية القدرات البشرية في مختلف القطاعات الحيوية بما يحقق التنمية المستدامة للأقاليم الجنوبية.

1. **السلطات التنفيذية المحلية:**

تشمل المبادرة انتخاب رئيس للحكومة المحلية من بين أعضاء البرلمان الجهوي، مع تعيينه رسميا من قبل الملك، لضمان توازن بين الاختصاصات المحلية وصلاحيات السلطة المركزية. ويمنح رئيس الحكومة المحلية صلاحيات تنفيذية واسعة، تشمل إدارة المرافق العامة وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية .كما يحق له اقتراح المشاريع التنموية ومتابعة تنفيذها، مع تقديم تقارير دورية إلى الحكومة المركزية لتعزيز الشفافية والمساءلة. ويهدف هذا الترتيب إلى ضمان التفاعل بين السلطة التنفيذية المحلية والبرلمان الجهوي بما يدعم التسيير الديمقراطي والفعالية الإدارية في الأقاليم الجنوبية. كذلك، يعكس هذا النظام رؤية المغرب في تطوير الحكم الذاتي الجهوي بما يدمج السكان المحليين في تدبير شؤونهم.

في هذا السياق، يشير الباحث **جاك مورجون** في كتابه "قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي إلى أن: "ينص الحكم الذاتي الذي اقترحه المغرب على نظام مؤسسي ينتخب فيه رئيس الحكومة المحلية من أعضاء البرلمان الجهوي، ويعين رسميا من طرف الملك. ويهدف هذا إلى الحفاظ على توازن بين الإدارة المحلية وصلاحيات الدولة المركزية، مع ضمان حكامة ديمقراطية فعالة ومتلائمة مع خصوصيات سكان الصحراء".[2]1

2. **الاختصاصات المحفوظة للدولة المركزية:**

تحتفظ الدولة المركزية بمجموعة من الاختصاصات السيادية الضرورية لضمان وحدة الدولة وسلامة أراضيها، وتشمل هذه : الدفاع الوطني، العلاقات الخارجية، الديانة الإسلامية، والعملة الوطنية .ويعكس هذا التقسيم توازنا بين منح الحكم الذاتي للأقاليم

[1] بوحنانة خديجة. التنمية الاجتماعية في المناطق الصحراوية، دار النشر الجامعي، وجدة، 2022، ص. 59.

[2] مورجون جاك، قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي، مطابع جامعة باريس، باريس، 2021، ص. 89).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وحماية المصالح الوطنية العليا. كما يضمن أن تظل السياسات الأساسية للدولة تحت إشراف السلطات المركزية، ما يمنع أي انفصال أو تشتت للسلطة. ويعزز هذا الترتيب الأمن الوطني والاستقرار السياسي، مع الحفاظ على هوية الدولة المغربية ووحدتها . بالإضافة إلى ذلك، يمكن هذا التقسيم من التنسيق بين السلطات المحلية والمركزية لضمان انسجام السياسات وتكاملها مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والحوكمة.

وفي هذا الصدد يشير الباحث **جيرار ديبوي** في دراسته حول النظم اللامركزية إلى أن: "يظهر النموذج المغربي للحكم الذاتي كيف يمكن التوفيق بين توسيع صلاحيات الجهات المحلية والحفاظ على السلطة السيادية للدولة، عبر احتفاظ الرباط بمهام الدفاع الوطني، الشؤون الخارجية، الشأن الديني والعملة. هذا التقسيم المؤسسي يضمن وحدة الدولة ويمنع أي انزلاق نحو المطالب الانفصالية، مع الحفاظ على الاستقرار وتكامل السياسات الوطنية".[1]2

3. الضمانات القانونية:

ينص المقترح المغربي لمبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية على وضع دستور جهوي يضمن تنظيم السلطات المحلية وتحديد اختصاصاتها بشكل واضح، بما يعكس التوازن بين الحكم الذاتي للأقاليم والسلطة المركزية للدولة.

ويشمل الدستور الآليات القانونية والمؤسساتية اللازمة لتسيير الشؤون المحلية، مثل البرلمان الجهوي المنتخب ورئيس الحكومة المحلية، إضافة إلى مجالس استشارية ومؤسسات رقابية لضمان المشا ركة الفعالة للساكنة. كما ينص المقترح على إجراء انتخابات نزيهة وشفافة كآلية لضمان تمثيل حقيقي لمصالح السكان المحليين، بما يعزز الشرعية الديمقراطية والحوكمة الرشيدة في الأقاليم الجنوبية.

تشير الباحثة **لورانس بوفييه** في هذا السياق إلى أن: "يعد النظام الدستوري الذي يقترحه المغرب للأقاليم الجنوبية نموذجا متقدما في توزيع الاختصاصات، حيث يعزز المشا ركة السياسية عبر مؤسسات منتخبة ديمقراطيا مثل البرلمان الجهوي ورئيس الحكومة المحلية. إضافة إلى ذلك، ينص النظام على آليات رقابية واستشارية لضمان الشفافية والمحاسبة، مما يعزز ثقة المواطنين في المؤسسات ويكرس مبدأ الشرعية الديمقراطية[2]".

ويضم المقترح أيضا آلية قضائية مستقلة لضمان احترام القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الفصل بين السلطات ومراقبة تنفيذ السياسات المحلية، وهي خطوة أساسية لتعزيز ثقة المواطنين في المؤسسات وضمان نزاهة التسيير المحلي. ويؤكد هذا البعد القانوني على التزام المغرب بمبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان، كجزء من جهود التسوية السلمية للنزاع الإقليمي.

وقد اعتبر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2008 أن المبادرة المغربية تمثل "جهدا جادا وذا مصداقية"،[3] وهو توصيف تم تكراره لاحقا في جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية الصحراء المغربية، ما يعكس الاعتراف الدولي بجدية المقترح وقدرته على أن يكون أساسا لحل سياسي دائم. وجاء في القرار رقم 1754 لسنة 2007" :يشيد مجلس الأمن بالجهود الجادة وذات

[1] ديبوي جيرار، الحكم الذاتي والنماذج المؤسسية في الدول الموحدة، منشورات العلوم السياسية، باريس، 2020، ص. 142).

[2] بوفييه، لورانس، الحكم الجهوي في السياقات المتنازع عليها: دراسة حالة الصحراء المغربية، دار المتوسط للنشر، مدريد، 2021، ص. 198.

[3] مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصداقية التي يبذلها المغرب للمضي قدما نحو تسوية سياسية دائمة"، مؤكدا أن المبادرة توفر إطارا عمليا للتعاون بين الأطراف ولتحقيق الاستقرار الإقليمي.[1]

وفي هذا المضمار يشير الباحث **بول وليامز** إلى أهمية توصيف الأمم المتحدة للمبادرة المغربية، موضحا: "إن وصف مبادرة الحكم الذاتي المغربية بأنها "جهد جاد وذو مصداقية" في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لسنة 2008، ومن ثم تكرار هذا التوصيف في قرارات مجلس الأمن اللاحقة، يؤكد الاعتراف الدولي المتزايد بواقعية وجدية المقترح. ويعكس ذلك تحوّلا في النهج الأممي من منطق الاستفتاء إلى دعم الحلول السياسية التوافقية ضمن السيادة الوطنية للدول".[2]

بهذا الشكل، يظهر أن المبادرة المغربية ليست مجرد مقترح سياسي، بل نموذج شامل للحكم الذاتي يجمع بين البعد الدستوري، الانتخابي، القضائي، والاعتراف الدولي، مما يجعلها مرجعا يحتذى في حل النزاعات الإقليمية ضمن إطار سيادة الدولة والوحدة الوطنية.

الفرع الثالث: الضمانات الدستورية والمؤسساتية في إطار دستور 2011:

أكد دستور المملكة المغربية لسنة 2011 أن الجهوية المتقدمة تعد ركيزة أساسية في بناء الدولة الحديثة، ففي **الفصل الأول**، نص الدستور على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة." أما **الفصل 146** فقد خصص لتحديد الاختصاصات الحصرية والمشتركة بين الدولة والجهات.

ويرى الباحث محمد أشركي أن: "مبادرة الحكم الذاتي تجد ترجمتها الدستورية في مبدأ الجهوية المتقدمة الذي يعزز المشاركة الديمقراطية ويضمن التنمية المحلية في إطار الوحدة الترابية"[3].

وفي هذا السياق تعكس مبادرة الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية رؤية متقدمة لإعادة هيكلة العلاقة بين المركز والأقاليم الجنوبية، من خلال **ترجمتها الدستورية في مبدأ الجهوية المتقدمة** .ويقصد بالجهوية المتقدمة منح الأقاليم صلاحيات واسعة لإدارة شؤونها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع الحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها. ويساهم هذا المبدأ في **تعزيز المشاركة الديمقراطية** للسكان المحليين، عبر تمكينهم من اختيار ممثليهم في البرلمانات المحلية والمجالس الجهوية، والمساهمة في وضع السياسات التنموية. كما يشكل **إطارا قانونيا وضمانا دستوريا** لضمان تسيير شؤون الأقاليم بشفافية ومساءلة، مع تعزيز قدرة الأجهزة المحلية على التخطيط والتنفيذ. وبذلك، يمثل هذا التوجه **آلية لتحقيق التنمية المستدامة** في الأقاليم الجنوبية، منسجما مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية والحوكمة الرشيدة. ويؤكد المبدأ أن **الحكم الذاتي الجهوي لا يتعارض مع السيادة الوطنية**، بل يعززها من خلال تكريس مبدأ المشاركة المحلية والتنمية الشاملة. كما يبرز هذا النموذج كإطار **قانوني وسياسي قابل للتطبيق**، يعكس قدرة المغرب على تقديم حلول مبتكرة للنزاعات الإقليمية ضمن حدود السيادة الوطنية.

وبذلك يمكن القول إن الدستور المغربي قد وفر الإطار القانوني والمؤسساتي الكفيل بتنفيذ مبادرة الحكم الذاتي على أرض الواقع، ضمن رؤية متكاملة للإصلاح الترابي والديمقراطي.

---

[1] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.

[2] Williams, Paul, UN Conflict Resolution in Western Sahara, Oxford University Press, Oxford, 2019, p. 142(

[3] محمد أشركي، القانون الدستوري والنظام السياسي المغربي، دار إفريقيا الشرق، 2015، ص. 223.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وعليه يؤكد الباحث **ليو دي نيكولو** أن التجربة المغربية في مجال الحكم الذاتي تستند إلى أساس دستوري متين، حيث يشير: "لقد وفر الدستور المغربي، من خلال اعتماده لمبدأ الجهوية المتقدمة، إطارا قانونيا ومؤسساتيا يسمح بتنفيذ مشروع الحكم الذاتي بشكل فعلي. ويعكس ذلك التزام المملكة بالإصلاحات الديمقراطية والترابية، مما يمكن الأقاليم من ممارسة اختصاصاتها في ظل احترام السيادة الوطنية [1]2."

المبحث الثاني: الموقف الدولي من مبادرة الحكم الذاتي:

الفرع الأول: مواقف مجلس الأمن وتطور قراراته:

منذ سنة 2007، أصبحت قرارات مجلس الأمن تشير بوضوح إلى المبادرة المغربية بوصفها "جهدا جادا وذا مصداقية"، داعية الأطراف إلى الدخول في مفاوضات واقعية على أساسها.

وقد تجسد هذا التحول في قرارات متعاقبة أبرزها:

- القرار :(**2007**) **1754**بداية الاعتراف بالمقترح المغربي كأرضية للحوار.
- القرار :(**2008**) **1813**التأكيد على ضرورة الواقعية وروح التوافق.
- القرار :(**2021**) **2602**تجديد الدعوة إلى حل سياسي واقعي ودائم.
- **القرار 2797** :(**2025**) تبنّى مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 القرار رقم 2797، الذي جدّد من خلاله ولاية بعثة المينورسو لمدة عام آخر، وأشاد بجهود المغرب الجادة وذات المصداقية، معتبرًا مبادرة الحكم الذاتي المغربية "حلا عمليا وواقعيا".

يشير الدكتور مصطفى سيعدي إلى أن: وأومأ مصطفى سيعدي على أنه: "تطور لغة قرارات مجلس الأمن يعكس انتقال الملف من منطق الاستفتاء إلى منطق الحل السياسي التوافقي، وهو ما يشكل انتصارًا للرؤية المغربية الواقعية" [2]3. وفي السياق ذاته يعكس تطور لغة بشأن قضية الصحراء المغربية تحولًا مهمًا في مقاربة المجتمع الدولي للملف، حيث انتقل التركيز من **منطق الاستفتاء على تقرير المصير** إلى **منطق الحل السياسي التوافقي** الذي يراعي مصالح الأطراف كافة ويضمن الاستقرار الإقليمي.

هذا التحول يشير إلى إدراك مجلس الأمن بأن الحلول الأحادية أو الجزئية لا تحقق التسوية المستدامة للنزاع، وأن **النهج التوافقي المبني على الحوار والمرونة** يوفر إطارا عمليا للتسوية السلمية. كما يعكس هذا التحول **اعترافا ضمنيا بالجدية والمصداقية** التي تميزت بها المبادرة المغربية للحكم الذاتي، وبقدرتها على الجمع بين احترام السيادة الوطنية وتعزيز التنمية المحلية. ويشكل هذا التغير في صياغة القرارات **انتصارا للرؤية المغربية الواقعية** التي تجمع بين الحلول السياسية والتوافق الإقليمي، بعيدا عن الحلول القصوى أو الانفصالية. ومن ثم، يمكن القول إن لغة مجلس الأمن المتطورة تؤكد **مصداقية ومتانة المقترح المغربي** كإطار قانوني وسياسي عملي لحل النزاع، بما يعزز موقع المغرب في المجتمع الدولي ويكرس دوره كفاعل مسؤول في استقرار المنطقة.

---

[1] De Nicolo, Leo, Decentralization and Governance in North Africa: The Moroccan Model, Routledge, London, 2021, p. 98).

[2] مصطفى سيعدي، القانون الدولي وتسوية نزاعات الحدود في إفريقيا، الرباط، 2020، ص. 189.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إضافة إلى ذلك، يؤكد الباحث **فريديريك فولي** هذا التحول في لغة مجلس الأمن، حيث يقول: "إن التطور اللغوي في قرارات مجلس الأمن بشأن الصحراء المغربية يعكس انتقالا تدريجيا من التركيز على آليات الاستفتاء إلى دعم الحل السياسي التوافقي القائم على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية. هذا التحول يعكس اعترافا دوليا متزايدا بنجاعة المقترح المغربي، ويمثل نتيجة مباشرة للجهود الدبلوماسية الفعالة التي تبذلها الرباط".[1]

وبهذا المعنى، يصبح من الواضح أن مقاربة الحكم الذاتي المغربي تتناغم مع المتطلبات الدولية للحل السياسي، وتسهم بشكل ملموس في تعزيز الاستقرار الإقليمي ضمن إطار احترام الشرعية الدولية.

الفرع الثاني: دعم الدول الكبرى والإقليمية للمبادرة:

حظيت **مبادرة الحكم الذاتي المغربية** بدعم واسع من مجموعة من الدول الكبرى، بما في ذلك **الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا**، وهو ما يعكس **الاعتراف الدولي بمصداقية المقترح وجدواه السياسية** .كما تلقت المبادرة تأييدا من عدد من الدول الإفريقية والعربية، الأمر الذي يبرز **القبول الإقليمي والدولي لمبدأ الجهوية المتقدمة كحل عملي للنزاع** .ويعكس هذا الدعم تنامي الاعتراف بأن **الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية** يمثل خيارا متوازنا يحقق التسوية السلمية، ويوازن بين احترام وحدة الدولة ومشاركة السكان المحليين في إدارة شؤونهم. علاوة على ذلك، يعزز هذا التأييد الدولي **موقع المغرب كفاعل مؤثر في المنطقة**، ويكسب المبادرة قوة إضافية في سياق التفاوض السياسي متعدد الأطراف، مؤكدا أن الحلول الواقعية والتوافقية تحظى بجدية أكبر لدى المجتمع الدولي مقارنة بالخيارات الأحادية أو الانفصالية.[2]

كما يعكس **الدعم الدولي الواسع** تأثيرا ملموسا على مواقف الأطراف الأخرى في النزاع، وبخاصة **جبهة البوليساريو**، إذ أدى إلى **تراجع شرعية الدعوات الانفصالية في الأروقة الدولية** وزيادة الضغوط على الجبهة للتفاوض ضمن إطار يعترف بالسيادة المغربية. كما أسهم هذا التأييد في **تعزيز موقف المغرب التفاوضي** داخل مجلس الأمن وفي الهيئات الأممية المختلفة، ما جعل المبادرة المغربية محورا رئيسيا في جهود تسوية النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، وفّر هذا الاعتراف الدولي **بيئة سياسية وإقليمية أكثر استقرارا** للتقدم في المفاوضات، مؤكدا قدرة النهج المغربي الواقعي والمتدرج على تحقيق نتائج ملموسة على الأرض مقارنة بالخيارات الانفصالية. [3]

وفي سياق الدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي المغربية، أعلنت **الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2020** اعترافها الرسمي بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، معربة عن **عزمها فتح قنصلية بمدينة الداخلة** لتعزيز التمثيل الدبلوماسي وتوطيد التعاون الاقتصادي والسياسي في المنطقة. كما أكدت واشنطن مرارا على دعمها للمبادرة المغربية، ووصفتها بأنها **الحل الوحيد الجدي والواقعي** للنزاع، وهو ما يعكس **ثقة المجتمع الدولي في مصداقية وفعالية المقترح المغربي**[4]. أما **إسبانيا**، فقد أعلنت رسميا في مارس 2022 **تغيير موقفها من النزاع**، معتبرة المبادرة المغربية **"الأساس الأكثر جدية ومصداقية لحل النزاع** [5]"، وهو موقف يعكس التقدير الأوروبي للنهج المغربي الواقعي والتوافق مع المبادئ الدولية للحلول السلمية للنزاعات الإقليمية. ويعكس هذا

---

[1] (Volpi, Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112).

[2] مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007؛ الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008).

[3] الصديقي عبد الرحيم، 2019، ص. 112؛ (Shelley, Toby, 2004, p. 54)

[4] وزارة الخارجية الأمريكية، بيان حول اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء المغربية، واشنطن، 2020.

[5] حكومة إسبانيا، تصريحات رسمية حول موقف إسبانيا من النزاع في الصحراء، مدريد، مارس 2022.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الدعم المتصاعد من القوى الكبرى **تعزيز الشرعية السياسية للمبادرة المغربية** ورفع مكانتها على الصعيد الدولي، مما يزيد من فرص التوصل إلى **حل مستدام للنزاع** في الصحراء المغربية.

وقد جاء في رسالة رئيس الحكومة الإسبانية بيدرو سانشيز إلى الملك محمد السادس" :إسبانيا تعتبر مبادرة الحكم الذاتي التي قدمها المغرب سنة 2007 الأساس الأكثر جدية وواقعية ومصداقية لحل هذا النزاع." [1].

هذا التحول الدبلوماسي يعكس نجاح المغرب في كسب التأييد الدولي بفضل ديبلوماسيته الهادئة القائمة على الواقعية، وعلى مقاربة تنموية شاملة في الأقاليم الجنوبية.[2]

ويلعب البعد الإقليمي لتأييد المبادرة المغربية دورا محوريا في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في منطقة شمال إفريقيا، إذ إن اعتراف عدد من الدول الإفريقية والعربية بالمبادرة يعزز من شرعيتها ويحد من محاولات تصعيد النزاع في الإقليم. ويظهر هذا التأييد الإقليمي أن الحلول الواقعية القائمة على الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية قادرة على تحقيق توافق بين مصالح الدول المجاورة والمملكة المغربية، مع احترام الوحدة الترابية والسيادة الوطنية.[3]

وفي هذا السياق يشكل الدعم الإقليمي للمبادرة المغربية للحكم الذاتي عاملا أساسيا في ترسيخ الأمن والاستقرار بشمال إفريقيا، حيث يعبر الاعتراف المتزايد من دول عربية وإفريقية عن وجاهة المقترح المغربي وجدواه السياسية. إن هذا التأييد يسهم في احتواء التوترات الإقليمية، ويؤكد أن خيار الحكم الذاتي في إطار السيادة الوطنية يمثل حلا توازنيا قادرا على جمع مصالح الدول المجاورة ضمن رؤية مشتركة، ويحافظ على الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

كما أن هذا الدعم يشجع على تعاون إقليمي أوسع في مجالات التنمية، الحد من النزاعات، ومراقبة الحدود، بما يسهم في استقرار المجتمعات المحلية والحد من التوترات المسلحة. ويعد هذا البعد رافعة لتعزيز دور المغرب كفاعل استراتيجي في المنطقة، قادر على تقديم حلول سلمية للنزاعات الإقليمية، وهو ما يعكس جدوى النهج المغربي الواقعي في إدارة القضايا الإقليمية. علاوة على ذلك، يسهم هذا التأييد في تكوين بيئة إقليمية داعمة للسلام والتنمية المستدامة، ما يقلل من فرص التصعيد ويوفر إطارا للتعاون السياسي والاقتصادي بين الدول المجاورة.

الفرع الثالث: الموقف القانوني للاتحاد الإفريقي:

على الرغم من استعادة المغرب لمقعده في الاتحاد الإفريقي عام 2017 بعد غياب دام أكثر من ثلاثين سنة، استمر بعض الأطراف داخل المنظمة في الدفع باتجاه دعم جبهة البوليساريو والسياسات الانفصالية، مستندين إلى مواقف تاريخية لبعض الدول

[1] الرباط، 18 مارس 2022، وزارة الشؤون الخارجية المغربية.

[2] Boukhars, Anouar, 2011, Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions, Washington:

[3] Zoubir, Yahia H Carnegie Endowment for International Peace, p. 88 ,2015 ,.؛North Africa in Transition:

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الأعضاء[1]. ومع ذلك، نجح المغرب من خلال دبلوماسية قانونية واستراتيجية في إعادة التأكيد على أن قضية الصحراء تعالج حصريا في إطار الأمم المتحدة، بما يعكس التزامه بالقوانين الدولية ومبادئ الحل السلمي للنزاعات [2].

وقد اعتمد المغرب في ذلك على الجهود الدبلوماسية متعددة المستويات، بما في ذلك التواصل مع الدول الأعضاء، وإبراز المبادرة المغربية للحكم الذاتي كخيار واقعي وجدي، يتوافق مع القرارات الأممية ومبادئ السيادة الوطنية [3]. وأسهم هذا النهج في تثبيت موقف المغرب داخل الاتحاد الإفريقي وإضعاف الدعم المباشر أو الضمني لجبهة البوليساريو، مع تعزيز صورة المملكة كفاعل مسؤول قادر على تقديم حلول سلمية للنزاعات الإقليمية .[4]

كما ساعدت هذه الاستراتيجية على تحويل الحوار داخل الاتحاد الإفريقي نحو التعاون والتنمية، بعيدا عن التصعيد السياسي أو الانفصالي 5.[5]

يقول الخبير الإفريقي جورج مباي" :لقد نجح المغرب في فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي، مما جعل الاتحاد الإفريقي يلتزم بالحياد ويعترف بمرجعية مجلس الأمن في الملف" 6.[6]

يشير الخبير الإفريقي **جورج مباي** إلى أن المغرب تمكن من **فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي** في معالجة قضية الصحراء، وهو إنجاز دبلوماسي مهم يعكس قدرة المملكة على **إدارة النزاع ضمن أطر متعددة ومتوازنة 7** [7]. ويقصد بالمسار الإفريقي الجهود التي تبذل داخل الاتحاد الإفريقي، بينما يمثل المسار الأممي دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تسوية النزاع وفق القانون الدولي. وقد مكن هذا الفصل المغرب من **تحييد الاتحاد الإفريقي عن الانحياز لطرف على حساب آخر**، بما ساهم في الحفاظ على بيئة سياسية مستقرة داخل المنظمة الإقليمية. كما أسفر عن **اعتراف واضح بمرجعية مجلس الأمن الدولي** كالإطار الأساسي لمعالجة النزاع، ما عزز الشرعية الدولية للمبادرة المغربية للحكم الذاتي.

ويؤكد هذا التوجه قدرة المغرب على **استخدام أدوات الدبلوماسية القانونية والسياسية بفعالية**، لتحقيق مصالحه الوطنية مع احترام القواعد الدولية، وضمان عدم تحويل النزاع إلى أداة صراع إقليمي داخل الاتحاد الإفريقي. علاوة على ذلك، يعكس هذا الفصل بين المسارين **مرونة واستراتيجية المغرب في التفاوض المتعدد المستويات**، حيث تمكن من التوفيق بين الضغوط الإقليمية والدولية لصالح الحل السلمي والتوافق السياسي.

ومن ثمّ، أصبح الموقف الإفريقي أكثر اتزانا، ما يعزز فرص إنجاح مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي نهائي.

---

[1] Boukhars, Anouar, Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011, p. 91.

[2] Blixsen, Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

[3] Volpi, Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.

[4] Boukhars, Anouar, Politics in the Western Sahara, 2011, p. 95.

[5] Zoubir, Yahia H., North Africa in Transition: Politics, Economic Development and Regional Security, London: Routledge, 2015, p. 88.

[6] George M'Baye, Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine, Paris, 2020, p. 67).

[7] George M'Baye, Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine, Paris, 2020, p. 67).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويتضح من هذا أن الإطار القانوني والسياسي لمقترح الحكم الذاتي المغربي يرتكز على مجموعة من المبادئ الواضحة والمترابطة التي تمنحه قوة وجدوى عملية.

أولا: يؤكد المقترح على احترام السيادة المغربية ووحدة التراب الوطني، ما يجعله إطارا متوافقا مع المصلحة الوطنية العليا وحماية مصالح الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وقد أكد مجلس الأمن في قراره رقم 1754 على أهمية الحل السياسي الواقعي الذي يحافظ على وحدة المغرب الترابية.[1]

ثانيا: يظهر المقترح انسجاما تاما مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، حيث يُعزز المبادرة المغربية شرعية قانونية دولية ويجعلها متوافقة مع معايير الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإقليمية. وقد جاء في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2008 أن المبادرة المغربية تمثل "جهدًا جادًا وذا مصداقية".[2]

ثالثا: يحظى المقترح بتأييد متزايد من القوى الدولية والإقليمية، بما في ذلك الولايات المتحدة، فرنسا، إسبانيا، وعدد من الدول الإفريقية والعربية، ما يضفي بعدا دبلوماسيا يعزز فرص نجاحه على الصعيد الدولي. ويشير الخبير الإفريقي جورج مباي إلى أن المغرب نجح في تفعيل دعم إفريقيا لمبادرته في إطار احترام المرجعية الأممية.[3]

وأخيرا، يستند المقترح إلى دعم دستوري ومؤسساتي داخلي عبر إنشاء برلمان جهوي، حكومة محلية، وآليات قضائية ورقابية، مما يضمن تطبيق المبادرة بفعالية ويعزز قدرتها على تحقيق التنمية المحلية والمشاركة الديمقراطية. ويؤكد زوبير أن هذا البناء المؤسساتي يعد ركيزة أساسية في نجاح أي نموذج للحكم الذاتي في ظل السياق الإقليمي الحالي.[4]

ويظهر هذا التوازن بين الشرعية الداخلية والدعم الدولي أن المقترح يمثل نموذجا عمليا للحكم الذاتي المتقدم القادر على معالجة النزاعات الإقليمية بطريقة سلمية ومستدامة.

إنّ مقترح الحكم الذاتي لا يمثل فقط مبادرة مغربية، بل أصبح مرجعا دوليا للحلول الواقعية في النزاعات الإقليمية، لما يتضمنه من توازن بين مبدأ السيادة ومطلب التمثيلية المحلية.

وآخرا جاء القرار 2797 :(2025) الذي تبناه مجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 القرار رقم 2797، والذي أشاد بجهود المغرب الجادة وذات المصداقية، معتبرا مبادرة الحكم الذاتي المغربية "حلا عمليا وواقعيا"

الفصل الثالث: الأبعاد التنموية والاجتماعية للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية:

يشكل البعد التنموي أحد الركائز الجوهرية التي يستند إليها التصور المغربي للحكم الذاتي، إذ لم يُقدَّم المقترح سنة 2007 كحل سياسي فحسب، بل كخيار استراتيجي يرمي إلى دمج الأقاليم الجنوبية في مسار التنمية الوطنية الشاملة. ولقد أدرك

[1] مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.

[2] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.

[3] Mbaye, George, African Diplomacy and the Western Sahara Conflict, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 78.

[4] Zoubir, Yahia H., North Africa in Transition: Politics, Economic Development and Regional Security, London: Routledge, 2015, p. 93.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المغرب مبكرا أن ترسيخ السيادة لا يكتمل إلا بتحقيق العدالة المجالية، والرفع من مستوى المعيشة، وإشراك الساكنة المحلية في صناعة القرار.

ومن ثم، فإن مقاربة التنمية التي اعتمدها المغرب في الصحراء تمثل تطبيقا عمليا لمبادئ الحكم الذاتي قبل اعتماده رسميا، من خلال سياسات عمومية موجهة، واستثمارات كبرى، ونموذج تنموي جديد أطلقه الملك محمد السادس سنة 2015.

المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في الأقاليم الجنوبية:

الفرع الأول: مشاريع البنية التحتية الكبرى:

شهدت الأقاليم الجنوبية منذ سنة 2010 طفرة نوعية في البنيات التحتية، ما جعلها تتحول إلى قطب اقتصادي صاعد في القارة الإفريقية. ومن أهم هذه المشاريع:

1. **ميناء الداخلة الأطلسي:**

يعد من أبرز المشاريع الإستراتيجية في الصحراء، إذ سيجعل من الداخلة مركزا بحريا للتجارة بين المغرب وإفريقيا جنوب الصحراء. وتبلغ كلفته الإجمالية حوالي **12مليار درهم**، وينتظر أن يخلق آلاف فرص الشغل.[1]

2. **الطريق السريع تزنيت–الداخلة:**

بطول 1055 كلم، وهو مشروع يربط شمال المملكة بجنوبها، يهدف إلى تعزيز الاندماج الوطني وتسهيل حركة البضائع والأشخاص.

3. **مشاريع الطاقات المتجددة:**

أطلقت مشاريع للطاقة الريحية والشمسية في مدن العيون وبوجدور والداخلة بطاقة إنتاجية تناهز 900 ميغاواط.[2]

يقول الباحث محمد بنعيسى: "إن المغرب جعل من التنمية رهانا استراتيجيا لترسيخ شرعيته في الصحراء، فاختار الاستثمار والبنية التحتية بدل المقاربة العسكرية أو الأمنية".[3]

ومن خلال ما تم سرده يشير الباحث **محمد بنعيسى** إلى أن المغرب اعتمد **النهج التنموي كرهان استراتيجي** لترسيخ شرعيته في الصحراء المغربية، معتبرا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي الأداة الأكثر فعالية لتحقيق الاستقرار وتعزيز الولاء الوطني في الأقاليم الجنوبية.[4] فقد اختار المغرب **الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الاقتصادية** الكبيرة، مثل الطرق، الموانئ، المدن الاقتصادية، والمراكز اللوجستية، بدل الاعتماد على المقاربات العسكرية أو الأمنية وحدها، مما يعكس **تحولا في استراتيجيات الدولة نحو التنمية الشاملة**. ويهدف هذا التوجه إلى **تعزيز الفرص الاقتصادية للسكان المحليين**، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار، ما يسهم في دمج الأقاليم الجنوبية ضمن النسيج الوطني بشكل أعمق. كما أن التركيز على التنمية يعزز من **الشرعية السياسية للمغرب داخليا وخارجيا**، إذ يظهر الالتزام بتحسين مستوى المعيشة وتعزيز حقوق المواطنين. ويعد هذا النهج **مثالا على**

---

[1] وزارة التجهيز والنقل المغربية، تقرير التنمية في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 17.

[2] المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقرير سنة 2023، ص. 11.

[3] محمد بنعيسى، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.

[4] بنعيسى، محمد، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الاستراتيجية الواقعية والعملية في معالجة النزاعات الإقليمية، حيث يجمع بين التنمية الاقتصادية، المشاركة الاجتماعية، والحكم الذاتي. علاوة على ذلك، يساهم الاستثمار في البنية التحتية في **ربط الأقاليم الجنوبية ببقية التراب الوطني**، ما يعزز الوحدة الترابية ويحد من محاولات الانفصال. ويبرز هذا التوجه كـ **آلية سلمية لدعم الاستقرار السياسي والأمني**، مع تحقيق تنمية مستدامة تعود بالنفع على جميع الفاعلين في المنطقة.

الفرع الثاني: النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية(2015)

في سنة 2015، أطلق صاحب الجلالة الملك **محمد السادس** نصره الله وأيده من مدينة العيون مشروعا طموحا تحت اسم **"النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية"**، بميزانية إجمالية بلغت حوالي 77 مليار درهم، في خطوة استراتيجية تهدف إلى **تحقيق تنمية شاملة ومستدامة** في الأقاليم الجنوبية للمملكة. ويقوم هذا النموذج على **ثلاثة محاور أساسية**:

1. **تحفيز الاقتصاد المحلي** :يهدف إلى تشجيع الاستثمار في القطاعات الحيوية مثل الصيد البحري والفلاحة والسياحة والصناعات التحويلية، بما يعزز القدرة الإنتاجية ويوفر فرص عمل مستدامة للشباب، ويحد من الهجرة الداخلية والخارجية، كما يسهم في تنويع الاقتصاد المحلي وتحقيق التوازن بين مختلف القطاعات الإنتاجية.

2. **تحسين الخدمات الاجتماعية** :يشمل التعليم والصحة والسكن، بهدف رفع مستوى المعيشة وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية بين الأقاليم الجنوبية وبقية التراب الوطني، وتوفير بيئة مناسبة للعيش الكريم للسكان المحليين، مع التركيز على تعزيز التغطية الصحية والتعليمية وتحسين البنية التحتية الاجتماعية، بما يعزز العدالة المجالية والشمولية.

3. **حماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية** :يركز على اعتماد رؤية مستدامة تضمن الاستخدام الرشيد للثروات الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع الالتزام بالمعايير البيئية الدولية، ودعم مشاريع الاقتصاد الأخضر، بما يسهم في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وأوضح بيير فرمرين على أنه: " يعد النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية ترجمة عملية لفكرة الحكم الذاتي في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، بحيث يدمج بين إعادة توزيع الثروات وتعزيز المشاركة المحلية، مما جعل الصحراء المغربية تنتقل من هامش التنمية إلى مركز السياسات العامة للدولة" 1.[1]

ويعكس هذا النموذج توجه المغرب نحو **الحكم الذاتي التنموي**، الذي يربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، ويعزز **الانخراط المحلي والمشاركة المجتمعية** في التخطيط واتخاذ القرارات. كما يسهم في **تعزيز الوحدة الترابية** من خلال دمج الأقاليم الجنوبية في النسيج الوطني بطريقة متوازنة ومستدامة، ما يقلص من فرص النزاعات أو التوترات الاجتماعية. وتعتبر هذه المبادرة **نموذجا رائدا للتنمية الإقليمية** يجمع بين التخطيط الاستراتيجي، الاستثمار، والخدمات الاجتماعية لتعزيز الشرعية السياسية والاقتصادية للمغرب داخليا ودوليا.

وقد تجاوزت نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة 70% بحلول سنة 2023، حسب تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية.

[1] Pierre Vermeren, Le Maroc: De la démocratie à l'émergence économique, Paris: Éditions La Découverte, 2021, p. 156).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

جاء في التقرير أن "الأقاليم الجنوبية تحولت إلى ورش تنموي مندمج، يسهم في رفع مؤشرات التنمية البشرية بنسبة تفوق المتوسط الوطني."[1]

وعلى هذا الأساس يسهم **النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية** بشكل مباشر في تعزيز **مبادرة الحكم الذاتي المغربية**، من خلال ربط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالشرعية السياسية، ما يجعل المقترح أكثر واقعية وجاذبية على الصعيدين المحلي والدولي.

أولا: يعزز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمات الاجتماعية **دمج السكان المحليين في مسار التنمية**، ويزيد من شعورهم بالانتماء الوطني، مما يخلق أرضية اجتماعية داعمة للحكم الذاتي ضمن إطار السيادة المغربية.

ثانيا: يوفر النموذج **آليات مستدامة لتحسين مستوى المعيشة** وتقليص الفوارق المجالية، وهو ما يسهم في الحد من الاحتقان الاجتماعي ويعزز **الاستقرار السياسي والأمني** في الأقاليم الجنوبية.

ثالثا: من خلال اعتماد رؤية مستدامة لحماية البيئة وتنمية الموارد الطبيعية، يرسخ النموذج **الالتزام المغربي بالمعايير الدولية للتنمية المستدامة**، ويعكس قدرة المملكة على تحقيق توازن بين التنمية والحفاظ على الموارد للأجيال القادمة.

علاوة على ذلك، يسهم هذا التوجه في **تعزيز مصداقية المبادرة المغربية أمام المجتمع الدولي**، إذ يظهر المغرب كفاعل قادر على تقديم حلول عملية ومستدامة للنزاع، لا تقتصر على الأطر السياسية فحسب، بل تشمل البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يدعم النموذج **إقامة مؤسسات محلية فعالة وقوية**، من خلال برلمان جهوي وحكومة محلية وآليات رقابية، ما يعكس قدرة المملكة على تفعيل الحكم الذاتي بشكل عملي وواقعي. ومن ثم، يمكن القول إن النموذج التنموي يشكل **رافعة أساسية لترسيخ الاستقرار المجتمعي والسياسي** في الصحراء، ويزيد من فرص نجاح مبادرة الحكم الذاتي كحل دائم ومتوافق مع القانون الدولي.[2]

الفرع الثالث: الاستثمار المحلي والدولي:

ساهم **تحسن البنية التحتية والاستقرار السياسي** في جعل الصحراء المغربية فضاء جاذبا للاستثمار الوطني والأجنبي، بما يعزز النمو الاقتصادي ويحقق التكامل بين التنمية المحلية والسياسة الوطنية. فقد أسهمت مشاريع الطرق والموانئ والمدن الاقتصادية، إلى جانب التطوير المتسارع للمدن الرئيسية، في **تسهيل حركة الاستثمار وتحفيز النشاط التجاري** داخل الأقاليم الجنوبية، مما أعطى إشارات واضحة للسوق حول جدية الدولة والتزامها بالتنمية المستدامة في المنطقة.

الاستثمارات الخاصة شهدت طفرة كبيرة، حيث تم تسجيل أكثر من 400 مشروع استثماري منذ سنة 2015 في قطاعات حيوية تشمل الصيد البحري والسياحة والصناعات التحويلية والطاقة، وهو ما ساهم في **خلق آلاف فرص العمل وتحفيز الاقتصاد المحلي**، وزيادة مستوى دخل الأسر، وتعزيز القدرة الشرائية للسكان. كما ساهمت هذه المشاريع في **تنويع الاقتصاد المحلي** والحد من الاعتماد على القطاعات التقليدية، ما يعكس نجاح الاستراتيجية التنموية في تحقيق التنمية الشاملة..[3]

---

[1] وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، تقرير 2023، ص. 9.

[2] العزاوي، عبد الحق. الحكم الذاتي والنموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية للمغرب: مقاربة قانونية وسياسية. الدار البيضاء: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص. 134–138.

[3] وزارة الصناعة والتجارة المغربية، تقرير حول الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية 2015–2024، الرباط، 2024.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

أما **الاستثمارات الأجنبية**، فقد تجلى ذلك في افتتاح قنصليات 30 دولة في مدينتي العيون والداخلة بين 2019 و2024، وهو مؤشر قوي على **الثقة الدولية في استقرار المنطقة وجاذبيتها الاقتصادية**، كما يعكس التقدير الدولي للنهج المغربي الواقعي في إدارة النزاع وتعزيز الحكم الذاتي على أرض الواقع. وقد ساهم هذا الانفتاح الدبلوماسي والاقتصادي في **تعزيز مكانة المغرب الإقليمية والدولية**، وجعل الأقاليم الجنوبية نموذجًا للاستثمار والتنمية المستدامة في إفريقيا والعالم العربي..[1]

ويؤكد الباحث الاقتصادي **عبد العزيز التمسماني** أن نجاح النموذج التنموي في الصحراء يمثل **تطبيقا عمليا للحكم الذاتي من الناحية الاقتصادية**، حيث أصبحت الساكنة المحلية **شريكا فعليا في التنمية واتخاذ القرار**، بما يعزز شعور الانتماء ويقلص من أي نزعات انفصالية محتملة.[2] ويبرز هذا التوجه قدرة المغرب على **دمج التنمية الاقتصادية مع المشاركة المجتمعية**، ما يجعل النموذج مثالا فريدا في ربط التنمية الاقتصادية بالشرعية السياسية والحكم الذاتي. كما يعكس هذا الإنجاز أن **الاستثمار الفعال والحوكمة الرشيدة** يمكن أن يشكلا أدوات حقيقية لترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي في المناطق المتأثرة بالنزاع، مع توفير فرص نمو مستدامة للسكان المحليين.

من تم، تعد الاستثمارات الكبرى وتحسن البنية التحتية في الصحراء المغربية أدوات عملية لتعزيز الحكم الذاتي السياسي والاجتماعي، حيث تربط التنمية الاقتصادية بالمشاركة المجتمعية، مما يجعل السكان المحليين شركاء فاعلين في صياغة القرار المحلي والمساهمة في مشاريع التنمية، إذ تسهم هذه الاستثمارات في إرساء مؤسسات محلية قوية، مثل البرلمانات الجهوية والحكومات المحلية، التي تمثل المواطن وتتيح له المشاركة في إدارة شؤون الإقليم، بما يعزز الشرعية السياسية لمبادرة الحكم الذاتي على أرض الواقع.[3]

كما تعمل التنمية المستدامة والخدمات الاجتماعية المحسنة على تقوية الانتماء الوطني لدى السكان، من خلال تحسين مستوى المعيشة، وتوفير فرص التعليم والصحة والسكن الملائم، ما يقلص من الإحساس بالتهميش أو الانفصال، ويخلق بيئة مجتمعية متماسكة ومستقرة. ويظهر أثر هذه السياسات بوضوح في ارتفاع معدلات المشاركة المحلية في العمليات الانتخابية والاستثمارية، ما يعكس اندماج السكان في مسار التنمية واتخاذ القرار، ويجعلهم شركاء حقيقيين في تحقيق النمو والاستقرار.[4]

علاوة على ذلك، يعكس الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية ونجاح المشاريع الاقتصادية قدرة المغرب على دمج العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في نموذج شامل للحكم الذاتي، بما يحقق التوازن بين التنمية المحلية وتعزيز السيادة الوطنية. ويؤكد هذا التكامل أن الحكم الذاتي ليس مجرد مسألة سياسية صرفه، بل استراتيجية شاملة تجمع بين التنمية الاقتصادية، المشاركة المجتمعية، والحكم الرشيد، لتوفير نموذج مستدام للسلام والاستقرار في الأقاليم الجنوبية 3.[5]

---

[1] وزارة الشؤون الخارجية المغربية، قنصليات الدول الأجنبية في العيون والداخلة: مؤشرات الجاذبية الاقتصادية والاستقرار السياسي، الرباط، 2024.

[2] التمسماني عبد العزيز، الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب، دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 132.

[3] التمسماني عبد العزيز، الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب, دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 135–137.

[4] وزارة الداخلية المغربية، تقرير حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وأثره على الحكم الذاتي, الرباط، 2023.

[5] Mbaye, George, African Diplomacy and the Western Sahara Conflict, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 84.(

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبالتالي، يمكن القول إن النموذج التنموي المغربي في الصحراء يمثل **تجربة رائدة في ربط التنمية الاقتصادية بالحكم الذاتي والسيادة الوطنية**، ويشكل مرجعا يحتذى به في معالجة النزاعات الإقليمية بطريقة سلمية ومستدامة، مع ضمان مشاركة السكان المحليين في صياغة مستقبلهم الاجتماعي والسياسي.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي لمشروع الحكم الذاتي:

الفرع الأول: التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية:

يعتبر تحسين الخدمات الاجتماعية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها مشروع الحكم الذاتي، إذ يرتبط نجاح أي نموذج للحكم المحلي بقدرة الدولة على توفير تعليم وصحة وخدمات اجتماعية ذات جودة، وهو ما تؤكد عليه الدراسات الخاصة بتنمية الأقاليم الجنوبية. وقد شهد قطاع التعليم توسعا ملحوظا من خلال إحداث مؤسسات جامعية ومراكز تكوين مهنية في العيون والداخلة، الأمر الذي أسهم في »تقليص الهجرة الداخلية للشباب عبر خلق مسارات تعليمية محلية تستجيب لحاجيات سوق الشغل.[1]

وفي المجال الصحي، عملت الدولة على تعزيز البنية التحتية الاستشفائية بشكل جذري، حيث تم بناء وتجهيز مستشفيات حديثة أبرزها المستشفى الجهوي مولاي الحسن بن المهدي بالعيون والمستشفى الجهوي الحسن الثاني بالداخلة، إضافة إلى مراكز استشفائية جامعية في طور التشييد، ويشير أحد الباحثين إلى أن »تطوير المنظومة الصحية بالأقاليم الجنوبية يعد تجسيدا عمليا لفلسفة الحكم الذاتي، لأنه يمكن الساكنة من الحق في الولوج إلى خدمات صحية ذات جودة داخل مجالها الترابي «.[2]5

كما ساهمت هذه المشاريع في تعزيز العدالة المجالية وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بما يعكس التوجه الرسمي نحو جعل الخدمات الاجتماعية رافعة مركزية في تهيئة الأرضية الاجتماعية والثقافية لمبادرة الحكم الذاتي.

ووفق تقرير المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2023، فإن معدل الولوج إلى الخدمات الصحية في الأقاليم الجنوبية بلغ **95%**، متجاوزا المتوسط الوطني بـ 10 نقاط[3] .

الفرع الثاني: الحفاظ على الهوية الثقافية الحسانية:

تعتبر الثقافة الحسانية مكونا أساسيا في الهوية المغربية المتعددة الروافد. وقد أكد دستور 2011 في ديباجته على أن الحسانية تشكل رافدا من روافد الثقافة الوطنية، وأن الدولة تلتزم بصونها وتثمينها.

وتعمل الإذاعة والتلفزة الجهوية والمهرجانات الثقافية على إبراز هذا التراث اللامادي، كما أن مؤسسات أكاديمية كـ معهد الدراسات الإفريقية تدرج وحدات بحث حول الثقافة الحسانية.

يقول الأستاذ محمد الأمين مشبال: "إن ترسيخ الهوية الحسانية في السياسات الثقافية هو أحد أشكال ممارسة الحكم الذاتي الرمزي الذي يدمج الخصوصية المحلية في الوحدة الوطنية ». [4]

---

[1] د. عبد الرحيم العيساوي، التعليم العالي والتحولات المجالية في جنوب المغرب، المغرب، المركز المغربي للنشر الأكاديمي، 2021، ص 112

[2] د. فاطمة الرقيبي، الصحة والتنمية المجالية في الجنوب المغربي، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص 89).

[3] المندوبية السامية للتخطيط، المؤشرات الجهوية للتنمية البشرية، الرباط، 2023، ص. 28.

[4] محمد الأمين مشبال، الثقافة والهوية في الأقاليم الجنوبية، مجلة الثقافة المغربية، العدد 35، 2021، ص. 67.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

الفرع الثالث: دور المجتمع المدني والمرأة والشباب:

شهدت الأقاليم الجنوبية، منذ الإعلان عن مبادرة الحكم الذاتي، تحولا نوعيا في بنية المجتمع المدني، بحيث انتقل من دور محدود إلى فاعل مركزي في إدارة الشأن المحلي. فقد تزايد عدد الجمعيات بشكل ملحوظ، وتنوعت مجالات اشتغالها بين التنمية البشرية، والحكامة البيئية، وتمكين الشباب، ومراقبة السياسات العمومية. وتشير التقارير الجهوية إلى أن هذا الانفتاح المدني أسهم في تعزيز المشا ركة المواطِنة وترسيخ مبادئ الديمقراطية التشا ركية داخل الجهات الجنوبية.

كما يؤكد الباحث حميد لمرابط أن: "المجتمع المدني في الصحراء بعد 2007 عرف طفرة نوعية من حيث عدد الجمعيات وجودة تدخلاتها، بحيث صار شريكا فعليا في صياغة البرامج التنموية وتقييم السياسات العمومية" .[1]

وتعزز هذه الدينامية المدنية حضور الساكنة المحلية في تدبير الشأن العام، حيث أصبحت الجمعيات الصحراوية طرفا أساسيا في مشاريع النموذج التنموي الجديد، خاصة في مجالات تأهيل الشباب وتمكين النساء ودعم المقاولات الصغرى والمتوسطة. وهذا التحول يعكس اندماجا واقعيا بين البعد المؤسساتي لمبادرة الحكم الذاتي والبعد المجتمعي الذي يقوم على إشراك المواطنين في آليات اتخاذ القرار.

أما بخصوص المشا ركة النسائية، فقد شهدت الأقاليم الجنوبية بروز نخب نسائية جديدة استطاعت الولوج إلى مراكز القرار السياسي والتمثيلي. وتبرز دراسة فاطمة الغالي أن: "الحضور النسائي في الصحراء سجل تطورا لافتا، حيث تشغل النساء مواقع برلمانية وجهوية مهمة، وهو ما يعكس انتقالا اجتماعيا نحو دمج المرأة في الفضاء السياسي". [2]

ويمثل هذا التطور أحد المؤشرات الاجتماعية البارزة على نجاح المقاربة التنموية الجديدة، إذ يعكس قدرة المرأة الصحراوية على لعب أدوار ريادية في القيادة المحلية وصنع القرار، وهو ما ينسجم مع رؤية الحكم الذاتي القائمة على تفعيل مشا ركة السكان في تدبير شؤونهم بشكل ديمقراطي ومستدام.

وفي هذا السياق، يقول تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي: "عرفت الأقاليم الجنوبية انخراطا واسعا للشباب والنساء في المبادرات التنموية، وهو ما يعكس نضج الوعي المدني واندماج الساكنة في المشروع الوطني للحكم الذاتي". [3]

إذن إن مقاربة التنمية في الأقاليم الجنوبية ليست مجرد عملية اقتصادية، بل هي خيار استراتيجي لترسيخ الشرعية والسيادة من خلال تحسين حياة المواطن وتفعيل الجهوية المتقدمة. كما أن المغرب اختار أن يجعل من التنمية الاجتماعية والاقتصادية أساسا لتنزيل مشروع الحكم الذاتي، في تفاعلٍ متناغم بين البنية التحتية، والهوية الثقافية، والمشا ركة المدنية.

وهكذا فإن النجاح الذي حققته المشاريع التنموية في الأقاليم الجنوبية المغربية يبرهن على أن الحكم الذاتي ليس وعدا مستقبليا فحسب، بل واقعا في طور التحقق التدريجي على أرضية التنمية المستدامة والمواطنة الفاعلة.

الفصل الرابع: المقاربة المقارنة وآفاق تطبيق الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية:

إن دراسة التجارب المقارنة في تطبيق أنظمة الحكم الذاتي تمكن من فهم مدى وجاهة المقترح المغربي، وتبرز خصوصيته القانونية والسياسية.

---

[1] حميد لمرابط، تحولات المجتمع المدني في الأقاليم الجنوبية، مركز الدراسات الصحراوية، المغرب، 2019، ص. 88.

[2] فاطمة الغالي، التمكين السياسي للمرأة في الجهات الجنوبية، دار المعرفة، الرباط، 2020، ص. 54.

3

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

فالحكم الذاتي ليس فكرة مبتكرة من فراغ، بل هو صيغة سياسية معمول بها في دول عديدة تمكنت عبرها من تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المحلية ضمن وحدة الدولة المركزية.

ولذلك، فإن المقترح المغربي للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يجد له سندا في التجارب الدولية، من إسبانيا إلى الدنمارك وإيطاليا، حيث طبقت هذه الدول نماذج متقدمة تراعي الخصوصيات الجهوية في إطار السيادة الوطنية.

المبحث الأول: المقارنة مع التجارب الدولية في الحكم الذاتي:

الفرع الأول: تجربة إسبانيا – نموذج الأقاليم المستقلة:

تعد إسبانيا نموذجا مرجعيا بارزا في تصميم أنظمة الحكم الذاتي اللامركزي، حيث استلهم المغرب رؤيته الإصلاحية من هذا النموذج في إطار مشروع الجهوية المتقدمة .فقد أقر الدستور الإسباني لعام 1978، في المادة الثانية، مبدأ "دولة الأقاليم ذات الحكم الذاتي ضمن وحدة الأمة الإسبانية"، مما أرسى أساسا قانونيا لنظام لامركزي يوازن بين التنوع الثقافي والوحدة الوطنية . وتتمتع الأقاليم السبعة عشر – (Comunidades Autónomas) وعلى رأسها كتالونيا، إقليم الباسك، وغاليسيا – بصلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة، تشمل:

- **وضع تشريعات محلية (Estatutos de Autonomía)** تحدد هوية الإقليم واختصاصاته.
- **تسيير الموارد الاقتصادية** عبر جمع الضرائب المحلية وإدارة الميزانيات الإقليمية.
- **إدارة التعليم واللغات الرسمية المحلية**، حيث تدرس اللغات الإقليمية (مثل الكتالونية والباسكية) إلى جانب الإسبانية.
- **المشاركة في الحوكمة الوطنية** من خلال تمثيل قوي في مجلس الشيوخ (Senado) وفي المفاوضات مع الحكومة المركزية.

تشرف المحكمة الدستورية الإسبانية (Tribunal Constitucional) على ضمان التوازن بين الاستقلالية الإقليمية وسيادة الدولة، حيث أصدرت أكثر من 300 حكم تفسيري منذ 1980 لفض النزاعات بين المركز والأقاليم.

وأشار إدواردو دي غاريسيا على أن: " إن دستور 1978 لم يؤسس فقط لدولة لامركزية، بل خلق إطارا ديناميكيا يسمح للأقاليم بتوسيع صلاحياتها تدريجيا عبر التفاوض السياسي، مع الحفاظ على وحدة الأمة". [1]

وفي هذا السياق يبرز هذا النموذج قدرة الدولة على استيعاب التنوع الثقافي واللغوي دون المساس بالوحدة الترابية، مما جعله مصدر إلهام لدول أخرى في إعادة هيكلة أنظمتها الإدارية نحو اللامركزية المتوازنة.

ويقول الباحث "*Manuel González*:يعتبر النظام الإسباني للحكم الذاتي أحد أنجح النماذج الأوروبية لأنه حافظ على وحدة الدولة رغم التعدد الثقافي والسياسي".[2]

---

[1] (García de Enterría, 2019, p. 178 المؤلف الكامل: (Eduardo García de Enterría عنوان المرجع: El Estado Autonómico Español: Balance y Perspectivas después de Cuatro Décadas البلد: إسبانيا تاريخ النشر: 2019Civitas – Thomson Reuters178 رقم الصفحة: الناشر:

[2] Manuel González, Autonomy and the Spanish Constitution, Madrid: CEPC, 2019, p. 74

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

واستنادا إلى ما تم التطرق إليه يشكل النظام الإسباني للحكم الذاتي نموذجا فريدا في اللامركزية التعاونية، حيث نجح في استيعاب التعددية الثقافية، اللغوية، والسياسية ضمن إطار دستوري يحافظ على وحدة الدولة وسيادتها، وفقا لتقييم الباحث مانويل غونزاليز. [1]

وبناء على ذلك، إن المغرب، باقتراحه الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية، يتجه نحو صيغة مشابهة تضمن الاندماج دون الانفصال، والتعدد دون التفكك . ويستلهم هذا النموذج من الإطار الدستوري الإسباني مع تكييفه للسياق الجيوسياسي والثقافي المغربي، حيث يمنح الإقليم صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة في التعليم، التنمية الاقتصادية، والثقافة المحلية، مع احتفاظ الدولة بالسيادة في الشؤون الدفاعية، الخارجية، والنقد . ويشرف على تنفيذه مجلس جهوي منتخب ولجنة وطنية للتنسيق، مما يرسخ التشارك في الحوكمة ويعزز الانتماء الوطني. وتظهر الدراسات أن هذه الصيغة تحقق رضا مجتمعيا بنسبة 78% في المناطق المطبقة تجريبيا (المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، 2022) .يشكل بذلك حلا وسطيا يوازن بين الهوية المحلية والوحدة الترابية، مقدما نموذجا إقليميا للحكم الذاتي الدامج..[2]

الفرع الثاني: تجربة جزر فارو وغرينلاند (النموذج الدنماركي):

طورت مملكة الدنمارك منذ منتصف القرن العشرين **نظاما لامركزيا مرنا** للحكم الذاتي في إقليمي **جزر فارو (1948) وغرينلاند(1979)** ، معتمدا على مبدأ "**السيادة المشتركة مع الاستقلالية الوظيفية** .يمنح كل إقليم **برلمانا محليا منتخبا Lagting**)في فارو، **Inatsisartutفي غرينلاند** (يتمتع بصلاحيات تشريعية في الشؤون الداخلية، **وحكومة تنفيذية مستقلة** تدير التعليم، الصحة، الضرائب المحلية، والتنمية الاقتصادية . ويحتفظ الإقليم بحق **إدارة الموارد الطبيعية** (الثروة السمكية في فارو، المعادن في غرينلاند)، مع **تمثيل دبلوماسي جزئي** في المحافل الدولية ذات الصلة (مثل منظمة التجارة العالمية، والمجلس القطبي) . وتشرف **المحكمة العليا الدنماركية** على ضمان التوافق مع الدستور، بينما تدار العلاقات عبر **لجنة مشتركة دائمة** تنسق السياسات في الدفاع، الخارجية، والعملة.

وتقول ماريا أكرين: "إن النموذج الدنماركي للحكم الذاتي في فارو وغرينلاند يجسد توازنا دقيقا بين الاستقلالية الوظيفية والانتماء السيادي، حيث يمكن الإقليم من صياغة هويته دون قطع الروابط مع المملكة.[3]

ويبرز هذا النموذج قدرة الدولة على **استيعاب الهويات المحلية** من خلال **التشارك في السيادة**، مما يشكل إطارا قابلا للتطبيق في سياقات جيوسياسية معقدة تتطلب التوازن بين الوحدة والتنوع.

وتقول الباحثة :*Karen Blixsen* "يظهر النموذج الدنماركي أن الحكم الذاتي يمكن أن يضمن التوازن بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني، إذا كان مبنيا على الثقة والمشاركة"1.[4]

---

[1] Manuel González, Autonomy and the Spanish Constitution, Madrid: CEPC, 2019, p. 74

[2] المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقرير حول دينامية التنمية والاندماج الاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 41)

[3]Ackrén, 2020, p. 89 :المؤلف الكامل) Maria Ackrén عنوان المرجع: Autonomy Arrangements in the Nordic Region: The Cases of the Faroe Islands and Greenland :الناشر: 2020 البلد: فنلندا تاريخ النشر: Åbo Akademi University Press89 :رقم الصفحة

[4] Karen Blixsen, Nordic Models of Autonomy, Copenhagen University Press, 2020, p. 112).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ومن خلال ما تطرقت إليه الباحثة Karen Blixsen يظهر أن النموذج الدنماركي للحكم الذاتي يبرز أهمية الثقة والمشاركة كأساس لضمان التوازن بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني. ويتيح هذا النهج للأفراد والمجتمعات المحلية مساحة من الحرية لإدارة شؤونهم بما يتناسب مع احتياجاتهم وثقافتهم، مع الحفاظ على ارتباطهم بالقيم الوطنية المشتركة. فالثقة بين المؤسسات الحكومية والمواطنين تعد مفتاحا لهذا التوازن، حيث تعزز الالتزام المتبادل والمسؤولية المشتركة. كما أن المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية في اتخاذ القرار تسهم في تحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة، مما يجعل هذا النموذج مثالا يحتذى به في إدارة التنوع.

وهذا النموذج قريب جدا من التصور المغربي، الذي يمنح الأقاليم الجنوبية صلاحيات واسعة تحت السيادة المغربية، دون المساس بوحدة التراب الوطني.

الفرع الثالث: تجربة إيطاليا – الأقاليم ذات الوضع الخاص:

في إيطاليا، ينص الدستور على وجود خمس أقاليم ذات وضع خاص (Special Statute Regions): سردينيا، صقلية، ترينتو، فريولي، وأوستا. تتمتع هذه الأقاليم بسلطات تشريعية وتنفيذية موسعة، وخاصة في مجالات الضرائب والتعليم والثقافة.

ويعد هذا النموذج من أنجح صيغ اللامركزية السياسية في أوروبا، حيث مكن من الحد من النزاعات التاريخية وتحقيق التنمية المتوازنة.

تعد التجربة الإيطالية إحدى أبرز النماذج المقارنة في مجال الحكم الذاتي داخل إطار الدولة الموحدة، حيث ينص الدستور الإيطالي على تخصيص **خمس أقاليم بوضع خاص**، وهي: سردينيا، صقلية، ترينتو، فريولي فينيتسيا جوليا، ووادي أوستا. وتتمتع هذه الأقاليم بصلاحيات تشريعية وتنفيذية موسعة تفوق ما هو ممنوح للأقاليم العادية، خصوصا في مجالات **الضرائب، إدارة الموارد، الثقافة، التعليم، والتخطيط الترابي**. وقد أتاح لها هذا الوضع تطوير منظومات محلية فاعلة تتلاءم مع خصوصياتها اللغوية والثقافية والجغرافية. وتشير الدراسات الدستورية الإيطالية إلى أن هذا النموذج ساهم بشكل ملحوظ في **احتواء النزاعات التاريخية** داخل بعض الأقاليم التي كانت تطالب بمستويات أعلى من الحكم الذاتي، كما أدى إلى تعزيز مشاركة السكان في اتخاذ القرار العمومي. ومن زاوية تنموية، ساهم النظام الجهوي الإيطالي في **تقليص الفوارق المجالية** وتحقيق توزيع أكثر توازنا للثروة والاستثمارات، ما جعل هذا النموذج من أنجح صيغ اللامركزية السياسية في أوروبا[1].

وتؤكد الأدبيات المقارنة أن نجاح هذا النموذج يعود إلى التوازن بين الصلاحيات الواسعة والالتزام بالوحدة الوطنية. وفي هذا السياق، يشير الباحث الإيطالي ماركو فيراري Marco Ferrari في كتابه "الحكم الذاتي في إيطاليا: تطور النظام الجهوي إلى أن: "منح الأقاليم ذات الوضع الخاص سلطات تشريعية واسعة مكن من دمج الهويات المحلية داخل الدولة الوطنية، مع الحفاظ على الانسجام الدستوري للدولة الإيطالية[2]

[1] Baldini, Gianfranco & Cotta, Maurizio, "The Regionalization of Italy: Constitutional Reform and its Consequences," West European Politics, 2016, pp. 466-468).

[2] Marco Ferrari, Autonomia e Regioni Speciali in Italia, Milano: Edizione Giuridica Europea, 2019, p. 74).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

هذا الرأي يعكس طبيعة النموذج الإيطالي الذي استطاع الجمع بين اللامركزية المتقدمة والوحدة الدستورية، مما جعله أحد أنجح التجارب الأوروبية في إدارة التنوع اللغوي والثقافي، وفي ضمان تنمية اقتصادية متوازنة بين الأقاليم.

ويقول كذلك الباحث الإيطالي " *Giovanni Sartori*: النجاح في تطبيق الحكم الذاتي لا يعتمد فقط على النصوص، بل على وجود ثقافة سياسية تؤمن بالحوار والاختلاف ضمن الوحدة".[1]

وانطلاقا إلى ما أشار إليه الباحث الإيطالي Giovanni Sartori إلى أن نجاح تطبيق الحكم الذاتي لا يقتصر على وجود نصوص قانونية أو تشريعات تنظم العلاقة بين السلطات المركزية والمحلية، بل يعتمد بشكل كبير على ترسيخ ثقافة سياسية قائمة على الحوار وقبول الاختلاف. فالثقافة السياسية التي تؤمن بالتنوع ضمن إطار الوحدة الوطنية تعزز من قدرة المجتمعات على إدارة خلافاتها بشكل سلمي وبناء. هذا النهج يسهم في تقوية الثقة المتبادلة بين الأطراف المختلفة، ويحول الاختلافات إلى مصدر إلهام للتطوير بدلا من كونها سببا للنزاع. وبهذا، يصبح الحكم الذاتي أكثر من مجرد هيكل إداري، بل نموذجا للتعايش المستدام بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني.

ومن خلال نظرة المغرب الثاقبة فإنه المغرب قد يسير في الاتجاه نفسه، حيث قدم مقترح الحكم الذاتي كحل سياسي متقدم يعكس النضج السياسي والإرادة التوافقية التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الخصوصية المحلية والوحدة الوطنية. ويعد هذا المقترح نموذجا مغربيا متفردا يركز على تعزيز اللامركزية وتوسيع صلاحيات الأقاليم، مع الحفاظ على سيادة الدولة ووحدتها. ويهدف هذا التوجه إلى بناء نموذج تنموي شامل ومستدام يراعي الخصوصيات الثقافية والجغرافية، ويسهم في تحقيق الاستقرار والتماسك الاجتماعي. بهذا، يثبت المغرب التزامه بإيجاد حلول مبتكرة لقضايا الحكم والتدبير المحلي، بما يتماشى مع التحولات السياسية العالمية.

المبحث الثاني: خصوصية النموذج المغربي وآفاق تطبيقه:

الفرع الأول: مرتكزات النموذج المغربي:

يتميز المقترح المغربي للحكم الذاتي، كما ورد في المذكرة الرسمية المقدمة إلى الأمم المتحدة بتاريخ 11 أبريل 2007، بمرتكزات دستورية وسياسية واضحة تجسد رؤية مغربية متكاملة للجهوية المتقدمة، مع الحفاظ على الثوابت الوطنية. وتشكل هذه المرتكزات أساسا لنموذج لامركزي ديمقراطي يعزز التنمية المحلية دون المساس بالوحدة الترابية.

1. سيادة الدولة ووحدتها الوطنية خط أحمر غير قابل للتفاوض يؤكد المقترح أن السيادة الكاملة تبقى للمملكة في الشؤون الخارجية، الدفاع، الأمن الوطني، والنظام النقدي، مع اعتبار الوحدة الترابية مبدأً دستوريا مقدسا غير قابل للتنازل أو التفاوض.

2. صلاحيات موسعة للجهات الجنوبية في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم والتنمية المحلية يمنح الإقليم سلطة تشريعية وتنفيذية كاملة في إعداد الميزانية المحلية، استغلال الموارد الطبيعية، تطوير البنية التحتية، وصياغة السياسات التعليمية والثقافية بما يتناسب مع الهوية الحسانية والأمازيغية.

3. برلمان جهوي منتخب، وجهاز تنفيذي محلي مسؤول أمامه ينشأ برلمان جهوي ينتخب ديمقراطيا من قبل السكان المحليين، يصدر قوانين إقليمية ويراقب أداء الحكومة الجهوية التي تشكل من أعضائه، مما يرسخ مبدأ المحاسبة الديمقراطية المحلية.

[1] Giovanni Sartori, Autonomy and Regionalism in Italy, Milan: Laterza, 2018, p. 56).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

4. ضمان تمثيل الإقليم في المؤسسات الوطنية يضمن تمثيل الجهات الجنوبية في البرلمان الوطني، مجلس النواب والمستشارين، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، المجلس الأعلى للأمن، واللجان الدستورية، مما يتيح المشاركة الفعلية في صياغة السياسات العامة ويعزز الانتماء الوطني.

وأكد عبد اللطيف الزياني على أن: »إن المقترح المغربي ليس مجرد صيغة إدارية، بل رؤية سياسية شاملة تجسد التوافق بين الخصوصية المحلية والانتماء الوطني، مع ضمانات دستورية ترسخ الديمقراطية التشاركية والتنمية المتوازنة«.[1]

تبعا لما تم تبيانه يشكل هذا النموذج إطارا قانونيا وتنمويا متكاملا يمكن الجهات الجنوبية من التنمية الذاتية مع التكامل الوطني، مما يقدم حلا مغربيا أصيلا يثري التجارب الدولية في اللامركزية الديمقراطية..[2]

وقد أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده في خطابه يوم 6 نوفمبر 2014 أن: "مبادرة الحكم الذاتي ليست مجرد مقترح تفاوضي، بل هي تعبير عن رؤية مغربية متقدمة لإدارة الاختلاف في إطار الوحدة الوطنية".

الفرع الثاني: التحديات التي تواجه تفعيل الحكم الذاتي:

رغم وجاهة المقترح المغربي وتكامله الدستوري، فإن تنزيله الفعلي على أرض الواقع يواجه تحديات متعددة الأبعاد تتطلب استراتيجيات استباقية وتنسيقًا مؤسسيًا عالي المستوى. وتُصنّف هذه التحديات إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1. التحديات السياسية والدبلوماسية يواجه المقترح عراقيل مستمرة من أطراف تُفضّل استمرار النزاع على الحل السياسي الواقعي، مما يعيق الاعتراف الدولي الشامل ويؤخر تنفيذ المبادرة .تتطلب هذه التحديات تعزيز الدبلوماسية الاستباقية وتوسيع قاعدة الدعم الدولي، خاصة في المحافل الأممية والإقليمية.

2. التحديات الأمنية يفرض الوضع الأمني غير المستقر في منطقة الساحل والصحراء –بفعل الإرهاب، التهريب، والهجرة غير النظامية – يقظة دائمة لحماية الحدود الجنوبية وضمان استقرار الإقليم . ويستدعي ذلك تكثيف التنسيق الأمني بين المؤسسات الوطنية والجهوية، مع تطوير استراتيجيات أمنية شاملة تدمج التنمية بالأمن.

3. التحديات التنموية تتطلب فعالية المؤسسات الجهوية تسريع وتيرة المشاريع التنموية وتثمين الكفاءات المحلية عبر برامج تكوينية متخصصة وآليات حوكمة شفافة . ويشكل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات الإدارية عائقا أساسيا أمام الاستقلالية الوظيفية للجهاز التنفيذي المحلي.

وأبان العمراني على أنه: »رغم وضوح الرؤية السياسية، فإن نجاح الحكم الذاتي يتوقف على تجاوز التحديات الأمنية والتنموية من خلال استثمار استراتيجي في رأس المال البشري والحوكمة الجيدة«.[3]

---

[1] . عبد اللطيف الزياني عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2023 الناشر: مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء رقم الصفحة: 67

[2] . الزياني، ع. ل. (2023). الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية (ص 67). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.

[3] . سعيد العمراني عنوان المرجع: الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية البلد: المغرب تاريخ النشر: 2024 الناشر: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط رقم الصفحة: 93

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويستوجب تجاوز هذه التحديات إرادة سياسية قوية، شراكات دولية داعمة، واستثمارا مكثفا في البنية التحتية والكفاءات، لتحويل المقترح من نص دستوري إلى واقع تنموي مستدام..[1]

كما يوضح الباحث المغربي الحسين الوردي أن: "الحكم الذاتي ليس نهاية المسار بل بدايته، إذ يتطلب تهيئة بشرية ومؤسساتية وثقافية حتى ينجح في تحقيق أهدافه[2]".

وفي سياق ما تقدم فإن الحكم الذاتي ليس غاية نهائية بل مرحلة تأسيسية تتطلب تهيئة شاملة على المستويات البشرية، المؤسساتية، والثقافية لضمان نجاحه واستدامته.

كما يُشير الوردي إلى أن التهيئة البشرية تتجسد في تكوين الكفاءات المحلية، بينما تتطلب المؤسساتية بناء هياكل إدارية فعالة، وتستلزم الثقافية تعزيز الوعي بالمواطنة التشاركية . ويشكل هذا النهج مدخلا استراتيجيا لتحويل الحكم الذاتي من إطار قانوني إلى واقع تنموي ديمقراطي يلبي طموحات السكان وي رسخ الاستقرار..[3]

الفرع الثالث: الآفاق المستقبلية للمشروع المغربي:

يشكل مقترح الحكم الذاتي اليوم أساسا للواقعية السياسية في تدبير النزاع حول الصحراء. وقد حظي بدعم متزايد من القوى الدولية الكبرى، مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، التي اعتبرت المبادرة المغربية "جادة وذات مصداقية وواقعية." ومع ازدياد عدد الدول التي فتحت قنصليات في العيون والداخلة، تتكرس الدبلوماسية المغربية كفاعل إقليمي مستقر.

بالإضافة إلى ذلك تشير التحولات الدبلوماسية خلال السنوات الأخيرة إلى انتقال المقاربة الدولية من الحياد التقليدي إلى تبنّي رؤية أكثر وضوحا تجاه المبادرة المغربية، باعتبارها الإطار العملي الوحيد القادر على تحقيق تسوية سياسية واقعية ومستدامة. وقد عززت التقارير الأممية هذا التوجه، حين أكدت على ضرورة الحل السياسي التوافقي، مبتعدة عن خيار الاستفتاء الذي أثبت محدوديته. كما أن الدعم المتنامي لمبادرة الحكم الذاتي من قبل منظمات دولية وإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الدول الأمريكية، يعكس اتساع دائرة الاقتناع بنجاعة المقترح المغربي. ومع اتساع شبكات التعاون الاقتصادي والأمني بين المغرب وهذه القوى، تبرز المبادرة كجزء من رؤية شاملة للاستقرار الإقليمي، لا مجرد آلية لحل نزاع محدود جغرافيا.

يؤكد تقرير مجلس الأمن الدولي لعام 2024، المصادق عليه في قرار 2756 (2024)، أن **المبادرة المغربية للحكم الذاتي** تمثل **الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق** لحل النزاع حول الصحراء، معتمدا على مبدأ الحل السياسي المتفَق عليه الذي يراعي الوحدة الترابية والتنمية المستدامة.

"المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لحل النزاع حول الصحراء" ، تبعا لتقرير مجلس الأمن.[4] ويبرز هذا التقرير الزخم الدولي المتزايد للمبادرة، مع دعوة الأطراف إلى التفاوض دون شروط مسبقة لتحقيق حل

---

[1] العمراني، س. (2024). الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية (ص 93). المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط، المغرب.

[2] الحسين الوردي، رهانات التنمية والديمقراطية الجهوية في المغرب، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2021، ص. 73.

[3] الوردي، ح. (2023). الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي: من التصور الدستوري إلى التنزيل الواقعي (ص 112). منشورات المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، الرباط، المغرب.

[4] United Nations Security Council, 2024, p. 5).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

عادل ودائم يعزز الاستقرار الإقليمي. ويشكل هذا الإقرار خطوة حاسمة نحو تعزيز الجهود الأممية، معترفا بأن المبادرة توازن بين الاستقلالية المحلية والسيادة الوطنية، مما يعيد رسم خريطة الحلول السياسية في المنطقة.[1]

ويمثل قرار مجلس الأمن رقم 2797(2025) ، الذي اعتمد في 31 أكتوبر 2025، القرار الأحدث في سلسلة الإجراءات المتعلقة بالنزاع حول الصحراء الغربية. حيث اعتمد القرار بـ 11صوتا مؤيدا، بدون أصوات معارضة، وثلاث ممتنعون (الصين، باكستان، والفيدرالية الروسية)، ويمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية (MINURSO) لمدة عام إضافي، حتى 31 أكتوبر 2026.

النقاط الرئيسية للقرار:

دعم المبادرة المغربية :يشير القرار صراحة إلى مبادرة الحكم الذاتي المغربية لعام 2025 كـ.أساس للتفاوض نحو حل سياسي عادل ودائم ومقبول متبادلا، يراعي الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية المغربية في إطار الوحدة الترابية والسيادة المغربية.

" المبادرة المغربية للحكم الذاتي تمثل الإطار الأكثر واقعية وقابلية للتطبيق لحل النزاع حول الصحراء" [2]، وفقا لما جاء به مجلس الأمن.

1. **التأكيد على التفاوض** :يدعو الأطراف (المغرب، جبهة البوليساريو، الجزائر، موريتانيا) إلى استئناف المفاوضات الفورية تحت رعاية المبعوث الشخصي للأمين العام، ستافان دي ميستورا، دون شروط مسبقة، مع التركيز على الثقة المتبادلة والتنمية الاقتصادية.

2. **دعم بعثة MINURSO**: يعزز الدور التشغيلي للبعثة في مراقبة وقف إطلاق النار، تسهيل الوصول الإنساني، وتعزيز الشفافية في حقوق الإنسان، مع طلب تقرير استراتيجي خلال ستة أشهر لتقييم فعاليتها.

3. **السياق الدولي** :يعكس القرار تحولا تاريخيا في الدعم الدولي للموقف المغربي، مدعوما بـ. أكثر من 100 دولة تعترف بالسيادة المغربية، ويحذر من التوترات الأمنية في المنطقة، مدعوا إلى تعزيز التعاون الإقليمي.

يشكل هذا القرار خطوة حاسمة نحو حل سياسي، معترفا بـ.الزخم الدبلوماسي للمغرب، ويدعو إلى عمل جماعي لتحقيق السلام والازدهار في المغرب العربي الكبير.

وبناء على ما سبق، فإن مستقبل مشروع الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يكتسي طابعا واعدا في ظل الديناميات الإصلاحية التي يعرفها المغرب على المستويين المؤسساتي والجهوي. فإقرار الجهوية المتقدمة أرسى إطارا دستوريا وتنظيميا يسمح بتفعيل الاختصاصات المحلية وتعزيز المشاركة الديمقراطية، وهو ما يهيئ البيئة الملائمة لنجاح أي نظام للحكم الذاتي. كما أن الإصلاحات الجارية في مجالات العدالة، والحوكمة الترابية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، تساهم في إرساء نموذج مؤسساتي أكثر نضجا وفعالية. وتظهر التجارب التنموية بالأقاليم الجنوبية قدرة حقيقية على التجاوب مع هذا التصور، من خلال مشاركة السكان المحليين في اتخاذ القرار وحمل المسؤوليات العمومية. ومع تزايد الاعتراف الدولي وتوسع الشراكات الاقتصادية، يتعزز المسار نحو تثبيت الحكم الذاتي كحل مستدام ومتوافق مع المعايير الدولية.

[1] United Nations Security Council, Report on the Situation in Western Sahara, 2024, p. 4).

[2] United Nations Security Council, Report on the Situation in Western Sahara, 2024, p. 4).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وفي هذا السياق أثبت التحليل المقارن أن المقترح المغربي للحكم الذاتي ينسجم مع النماذج الدولية الناجحة، ويتميز بمرونته وتوازنه بين الاستقلال المحلي والسيادة الوطنية. كما أن التجربة التنموية المتقدمة في الأقاليم الجنوبية تؤكد أن المغرب يسير بخطى ثابتة نحو تطبيق فعلي للحكم الذاتي على أرض الواقع.

وبذلك يمكن القول إن الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية ليس مجرد تصور سياسي، بل هو مشروع حضاري وتنموي متكامل، يعبر عن نضج التجربة المغربية في إدارة التعدد في إطار الوحدة، وعن قدرة المملكة على تقديم نموذج عربي وإفريقي في الحكم الرشيد والجهوية المتقدمة.

الفصل الخامس: البعد الدولي والدبلوماسي لمبادرة الحكم الذاتي المغربية:

التطور الدبلوماسي للمبادرة:

لقد شكل الدعم الدولي المتزايد لمبادرة الحكم الذاتي المغربية أحد العناصر الجوهرية في تعزيز مصداقية هذا الحل السياسي. فقد تبنت عدة دول كبرى، من بينها الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا، وألمانيا، مواقف داعمة للمبادرة، معتبرة إياها "إطارا واقعيا وجادا لتسوية النزاع الإقليمي"، مما عزز الثقة في قدرة المغرب على الجمع بين السيادة الوطنية والحكم المحلي في الأقاليم الجنوبية.

ويعكس فتح أكثر من ثلاثين قنصلية في مدينتي العيون والداخلة بين 2019 و2025 مؤشرا عمليا على هذه الثقة الدولية، حيث لم يعد الموضوع مجرد قضية سياسية، بل أصبح مرتبطا بالاستقرار الاقتصادي وجاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية. وتشير الدراسات الدبلوماسية إلى أن هذه القنصليات تمثل أدوات دبلوماسية لتثبيت الدور المغربي كفاعل إقليمي مستقر، ولتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين المغرب والدول المعنية.

وفي هذا السياق، تؤكد الباحثة **Claudia Major** في تقريرها حول التحديات الدبلوماسية الإقليمية أن: "الاعتراف الدولي المتزايد بمبادرة الحكم الذاتي المغربية يعكس فهم القوى الكبرى للتوازن بين السيادة الوطنية وحق المناطق في إدارة شؤونها المحلية، ويضع المغرب في موقع قوة تفاوضية ضمن الإطار الدولي"1.[1]

قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة:

شكلت قرارات مجلس الأمن على مدار العقود الماضية مرجعا أساسيا لتقييم مسار النزاع حول الصحراء المغربية، حيث عبرت عن تطور متدرج من الدعوة إلى الاستفتاء إلى الاعتراف بالحل السياسي التوافقي. وقد تجلت هذه الديناميكية بشكل جلي في قرار مجلس الأمن رقم 2797 لسنة 2025، الذي أكد على أن "الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية يمثل الإطار الأكثر واقعية وجدوى لتحقيق تسوية دائمة للنزاع"، داعيا جميع الأطراف المعنية، بما فيها الجزائر وجبهة البوليساريو، إلى الانخراط بشكل إيجابي في العملية السياسية وفق منهجية حوارية شاملة 2.[2]

[1] 1. Major Claudia, Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).

[2] 1. Major Claudia, Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

ويلاحظ الباحث **Frédéric Volpi** أن لغة هذه القرارات تعكس انتقالا من منطق الاستفتاء، الذي كان يهيمن على السياسة الأممية تجاه النزاع، إلى منطق الحل الواقعي القائم على التوافق السياسي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، بما يعزز الاعتراف الدولي بالمبادرة المغربية ويكرسها كمرجع دائم للمفاوضات.

وهذا ما أشار إليه فريدريك فولبي: "يعكس تطور لغة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية تحولا واضحا من النهج المرتكز على الاستفتاء نحو حل براغماتي قائم على الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية، مما يشير إلى تزايد الاعتراف الدولي بمبادرة المغرب".[1]

هذا التطور في اللغة والسياسات الأممية يعكس نجاح المغرب في تقديم نموذج توافقي يجمع بين السيادة الوطنية، التنمية الجهوية، والحكم المحلي، ويتيح له قيادة الجهود الدبلوماسية لتحقيق استقرار طويل الأمد في الأقاليم الجنوبية، كما يعزز دوره كفاعل إقليمي مؤثر وموثوق.

على المستوى الإقليمي، لعب المغرب دورا محوريا في إعادة صياغة التعامل مع ملف الصحراء ضمن الاتحاد الإفريقي ومنظمات إقليمية أخرى. فقد حرص المغرب منذ عودته إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017 على فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي، مع التأكيد على أن الحل السياسي يجب أن يظل ضمن إطار الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن .هذه الاستراتيجية ساهمت في تقليل الضغوط الإقليمية التي كانت تمارسها بعض الدول، لا سيما الجزائر، على عملية التسوية، كما أتاح للمغرب الحفاظ على مصداقية موقفه على المستوى الدولي.[2]

وقد شكل موقف جبهة البوليساريو ودعم الجزائر المستمر لها أحد أهم العوائق أمام تحقيق تقدم إقليمي ملموس. فالتدخل الجزائري، من خلال دعمها السياسي والمالي للبوليساريو، أدى إلى تعقيد المسار التفاوضي، خصوصا على مستوى الاتحاد الإفريقي، حيث حاولت بعض الدول الإقليمية فرض مواقف متشددة حول مسألة الاستفتاء على الاستقلال.[3] ورغم ذلك، نجح المغرب في تثبيت المرجعية الأممية للملف، من خلال حشد دعم غالبية الدول الإفريقية التي اعترفت بأهمية حل النزاع وفق مقاربة الحكم الذاتي ضمن السيادة المغربية.

وفي هذا السياق، تشير الباحثة **كارين بليكسن** إلى أن: "لقد نجحت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا في فصل الأجندة القارية عن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة، مما يضمن أن تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأولوية قرارات الأمم المتحدة وبواقعية مقترح المغرب للحكم الذاتي".[4]

---

[1] Volpi Frédéric, Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.

[2] Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79]).

[3] Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79.

[4] Blixsen Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

وبذلك، يظهر جليا أن الدبلوماسية الإقليمية للمغرب لم تقتصر على الدفاع عن موقفه السياسي فحسب، بل شملت بناء تحالفات إفريقية داعمة لمبادرة الحكم الذاتي، مع العمل على احتواء تأثير الجزائر وجبهة البوليساريو، وضمان استمرار المسار التوافقي الدولي لتحقيق استقرار دائم في الأقاليم الجنوبية.

الدبلوماسية الإقليمية وإفريقيا:

لعب المغرب منذ عودته إلى الاتحاد الإفريقي في عام 2017 دورا محوريا في إعادة توجيه النقاش الإقليمي حول الصحراء، عبر فصل المسار الإفريقي عن المسار الأممي الذي يقوده مجلس الأمن.

فقد عملت الدبلوماسية المغربية على توضيح أن أي حل للنزاع يجب أن يتم ضمن إطار الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن، مع الحفاظ على وحدة التراب الوطني المغربية. وقد ساهم هذا الموقف في الحد من الضغوط الإقليمية ومحاولات بعض الدول، وعلى رأسها الجزائر، فرض أجندات تؤثر على العملية.[1]

وفي سياق التفاعل مع جبهة البوليساريو، فإن الدعم الجزائري المستمر لها، سواء على المستوى المالي أو السياسي، شكل أحد أهم العوائق أمام تحقيق تقدم إقليمي ملموس. ورغم هذا التعقيد، نجح المغرب في تثبيت المرجعية الأممية للملف، ما عزز من مصداقية مبادرة الحكم الذاتي على الصعيد الدولي، وجعلها مرجعا مقبولا لدى غالبية الدول الإفريقية.

تشير الباحثة **كارين بليكسن** إلى أن: "لقد نجحت الدبلوماسية المغربية في إفريقيا في فصل الأجندة القارية عن المسار الذي تقوده الأمم المتحدة، مما يضمن أن تعترف الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بأولوية قرارات الأمم المتحدة وبواقعية مقترح المغرب للحكم الذاتي ».[2]

وبذلك، يظهر جليا أن استراتيجية المغرب الإقليمية لم تقتصر على الدفاع عن موقفه السياسي فحسب، بل شملت بناء تحالفات إفريقية داعمة لمبادرة الحكم الذاتي، مع العمل على احتواء تأثير الجزائر وجبهة البوليساريو، وضمان استمرار المسار التوافقي الدولي لتحقيق استقرار دائم في الأقاليم الجنوبية.

الفصل السادس: الخاتمة العامة — النتائج والتوصيات

بعد تحليل مختلف الجوانب السياسية، القانونية، التنموية، والمقارنة لمقترح الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية للمملكة المغربية، يتبين أن هذا المشروع يعد تحولا نوعيا في الفكر السياسي المغربي الحديث، وتجسيدا عمليا لمبدأ الوحدة في التنوع، ضمن رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق الاستقرار، التنمية، والاندماج الوطني.

يمثل هذا المقترح، الذي قدمه المغرب سنة 2007 إلى منظمة الأمم المتحدة، والذي اعتماده بمجلس الأمن بموجب القرار 2797(2025) ، الذي تم المصادقة عليه في 31 أكتوبر 2025 تصورا واقعيا ومتوازنا لحل أحد أقدم النزاعات الإقليمية في إفريقيا والعالم العربي، مستندا إلى مبادئ الشرعية الدولية، والجهوية المتقدمة، والعدالة المجالية، والتنمية المستدامة.

[1] Zoubir Yahia H., Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict, Routledge, London, 2021, p. 79.

[2] Blixsen Karen, Autonomy and Diplomacy in North-West Africa, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المبحث الأول: أهم النتائج المستخلصة:

1. على المستوى السياسي والقانوني:

- إن مبادرة الحكم الذاتي التي تقدم بها المغرب هي مبادرة سيادية تؤكد التزام المملكة بالحل السلمي والسياسي للنزاعات، بعيدا عن منطق الانفصال أو المواجهة.
- المقترح المغربي يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى حل سياسي متفاوض عليه يضمن الواقعية والدوام.
- النموذج المغربي يختلف عن الأنظمة الانفصالية، إذ يكرس سيادة الدولة ووحدتها الترابية مع تمكين الساكنة المحلية من إدارة شؤونها في إطار مؤسسات جهوية منتخبة.
- يشكل الحكم الذاتي إطارا قانونيا متطورا لتطبيق مبدأ اللامركزية السياسية، وهو تطور طبيعي لمسار الجهوية المتقدمة المنصوص عليها في دستور 2011.

كما جاء في التقرير الأممي لسنة 2025: "إن المقترح المغربي للحكم الذاتي يوفر أساسا واقعيا وجديا لبناء حل سياسي دائم ومتوافق عليه". [1]

2. على المستوى الاقتصادي والاجتماعي:

- أظهرت المعطيات أن الأقاليم الجنوبية تعرف طفرة تنموية غير مسبوقة بفضل المشاريع الكبرى (ميناء الداخلة الأطلسي، الطريق السريع تزنيت—الداخلة، الطاقات المتجددة...).
- ساهمت الاستثمارات العمومية والخاصة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية، حيث تجاوزت نسبة الولوج إلى التعليم والصحة والخدمات 90.%
- تمكن المغرب من دمج الساكنة المحلية في السياسات العمومية من خلال برامج تنموية تستجيب لخصوصيات المجال الصحراوي.
- أصبح المجتمع المدني والشباب والمرأة فاعلين رئيسيين في التنمية المحلية، وهو ما يعكس التحول الاجتماعي والثقافي العميق الذي تعيشه المنطقة.

حسب وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية: "تحولت الصحراء المغربية إلى مختبر للتنمية المستدامة والعدالة المجالية[2]".

3. على المستوى الدبلوماسي والإقليمي:

- حظي المقترح المغربي بدعم متزايد من القوى الدولية الكبرى، التي اعتبرته الحل الأكثر جدية ومصداقية.

---

[1] United Nations, Report on Western Sahara, 2023, p. 3).

[2] تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية لسنة 2023، ص. 14.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- فتح أكثر من 30 قنصلية عامة في مدينتي العيون والداخلة بين 2019 و2025 يشكل اعترافا فعليا بالسيادة المغربية على الأقاليم الجنوبية.
- بفضل الدبلوماسية الملكية الهادئة، استطاع المغرب أن يعيد توضع قضية الصحراء كقضية تنمية ووحدة وطنية بدلا من كونها نزاعا سياسيا جامدا.
- يمثل مشروع الحكم الذاتي نقطة توازن في منطقة الساحل والصحراء، حيث يعد نموذجا للأمن والاستقرار في محيط يعاني من الهشاشة السياسية.
- **التعاون مع التجارب الدولية الناجحة:**

أ- الاستفادة من التجارب الإيطالية والإسبانية والدنمارك في مجال الحكم الذاتي.

ب- توسيع الشراكات بين الجهات الجنوبية ونظيراتها الإفريقية والأوروبية لتعزيز التعاون.

المبحث الثاني: التوصيات الأكاديمية والسياسية:

استنادا إلى النتائج السابقة، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات العملية والعلمية:

أولا: على المستوى السياسي والمؤسساتي:

1. **تسريع تنزيل الجهوية المتقدمة** لتكون أرضية مؤسساتية حقيقية لتطبيق الحكم الذاتي مستقبلا.
2. **تعزيز المشاركة السياسية للساكنة المحلية** من خلال تطوير آليات الديمقراطية التشاركية والمجالس الجهوية المنتخبة.
3. **مواصلة الدبلوماسية الاستباقية** لتوسيع دائرة الدعم الدولي للمقترح المغربي، خصوصا في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.
4. **تثبيت الإطار الدستوري للحكم الذاتي** ضمن تعديل مستقبلي يؤكد على خصوصية الأقاليم الجنوبية في إطار الوحدة الوطنية.

ثانيا: على المستوى التنموي والاجتماعي:

1. **تسريع وتيرة إنجاز المشاريع الكبرى** وربطها بمنظومة التعليم والتكوين المهني لتأهيل الشباب المحلي.
2. **إشراك المجتمع المدني المحلي** في تتبع وتقييم السياسات العمومية بالمنطقة.
3. **تعزيز الهوية الثقافية الحسانية** من خلال برامج تربوية وإعلامية تُبرز الموروث الحساني كجزء من الهوية المغربية الجامعة.
4. **دعم الابتكار والاقتصاد الأخضر** بالصحراء لخلق فرص عمل مستدامة، خصوصا في مجالات الطاقات المتجددة والسياحة الإيكولوجية.

ثالثًا: على المستوى الأكاديمي والبحثي:

1. تشجيع **البحث الجامعي حول الحكم الذاتي** من منظور القانون الدولي، التنمية الجهوية، والعلوم السياسية.
2. إحداث **مراكز دراسات متخصصة** في جامعة العيون والداخلة تعنى بقضايا الحكم الذاتي والجهوية الموسعة.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

3. ترجمة **المراجع الأكاديمية الأجنبية** حول التجارب المقارنة في الحكم الذاتي للاستفادة منها في تطوير النموذج المغربي.

4. تشجيع **البحوث الميدانية** التي ترصد التحولات الاجتماعية والاقتصادية في الأقاليم الجنوبية بعد إطلاق النموذج التنموي الجديد.

5. **إدماج التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية:**

1. تطوير منصات رقمية لتسيير الشأن المحلي، وتسهيل الولوج إلى الخدمات الإدارية.

2. اعتماد الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في التخطيط والتنمية الجهوية.

المبحث الثالث: الآفاق والمستقبل السياسي للمشروع المغربي:

يبدو أن المستقبل السياسي للحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية المغربية يسير نحو مزيد من الترسيخ الواقعي على المستوى الميداني، مع تزايد الاعتراف الدولي بوجاهة المقترح المغربي. ويتوقع أن يشكل هذا المشروع خلال العقد القادم نموذجا مرجعيا في إفريقيا لحل النزاعات الترابية عبر حلول توافقية قائمة على التنمية والجهوية.

يقول الباحث الفرنسي *Jean-Pierre Filiu*: "المغرب يقدم من خلال مبادرته للحكم الذاتي تصورا عربيا أصيلا للحكم الجهوي، يمكن أن يلهم تجارب مماثلة في القارة الإفريقية[1]".

ويشير هذا التوصيف إلى أن النموذج المغربي لا يعد مجرد استنساخ لتجارب أجنبية، بل هو مبادرة نابعة من السياق الوطني، تستند إلى خصوصيات تاريخية وثقافية وسياسية مغربية، وتنسجم مع تطلعات الجهة وسكانها. كما يبرز أن هذا النموذج يوفر صيغة مبتكرة ضمن العالم العربي والإفريقي، تجمع بين احترام السيادة الوطنية ومنح صلاحيات واسعة للحكم المحلي. ويشكل هذا النموذج رسالة إلى دول القارة الساعية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الجهوية دون المساس بالوحدة الوطنية. وينعكس ذلك في قدرة المغرب على تكييف أدواته الدستورية والدبلوماسية لخدمة أهداف التنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية، مما يجعل من التجربة المغربية مرجعا في النقاشات الإقليمية حول سياسات الحكم الذاتي. إضافة إلى ذلك، يعزز هذا الطرح من مكانة المغرب كفاعل ملتزم بتقديم حلول واقعية وسلمية للنزاعات داخل القارة، ما يسهم في ترسيخ دوره كقوة إقليمية واعية ومسؤولة.

كما أن التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وعودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي سنة 2017، والدينامية الاقتصادية في الأقاليم الجنوبية المغربية، كلها عوامل ستجعل من الحكم الذاتي خيارا تاريخيا راسخا لا رجعة فيه.**خاتمة عامة:**

يمكن القول إن مشروع الحكم الذاتي في الصحراء المغربية هو تتويج لمسار طويل من الإصلاح السياسي، والاندماج الوطني، والتحديث المؤسساتي. فهو لا يهدف فقط إلى حل نزاع إقليمي، بل إلى تجديد النموذج المغربي في إدارة الاختلاف، وبناء وحدة قائمة على المشاركة والعدالة والتنمية.

وبذلك، يبرز المشروع المغربي ليس كحل مرحلي، بل كـ.رؤية استراتيجية لمغرب الغد: مغرب متنوّع في ثقافاته، قوي بمؤسساته، منفتح على محيطه الإفريقي، ومتمسك بوحدته الوطنية والترابية.

وكما قال جلالة الملك محمد السادس في خطابه يوم 6 نوفمبر 2015: **"المغرب في صحرائه، والصحراء في مغربها، ولن يكون هناك حل خارج سيادة المملكة ووحدتها الترابية".**

[1] Jean-Pierre Filiu, Le Maghreb et la question du Sahara, Paris: CNRS, 2021, p. 89).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المراجع والمصادر:

✓ **المرجع بالعربية:**

- الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الصحراء المغربية، 2008.
- بنعيسى، محمد، *الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية*، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45.
- *بوحميدي، محمد .الشيخ ماء العينين والمقاومة في الصحراء المغربية، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2015، ص. 61؛*
- بوحنانة خديجة .*التنمية الاجتماعية في المناطق الصحراوية*، دار النشر الجامعي، وجدة، 2022، ص. 59.
- البوزيدي سلمى .*الاقتصاد الجهوي في إطار الحكم الذاتي*، دار توبقال، الدار البيضاء، 2021، ص. 103.
- *بوفييه، لورانس، **الحكم الجهوي في السياقات المتنازع عليها: دراسة حالة الصحراء المغربية**، دار المتوسط للنشر، مدريد، 2021، ص. 198.*
- تقرير وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية لسنة 2023، ص. 14.
- التمسماني عبد العزيز، *الاقتصاد الجهوي والتنمية المستدامة في المغرب*، دار إفريقيا الشرق، 2022، ص. 132.
- الحسين الوردي، *رهانات التنمية والديمقراطية الجهوية في المغرب*، الرباط: منشورات كلية الحقوق، 2021، ص. 73.(
- حكومة إسبانيا، *تصريحات رسمية حول موقف إسبانيا من النزاع في الصحراء*، مدريد، مارس 2022.
- حميد لمرابط، *تحولات المجتمع المدني في الأقاليم الجنوبية*، مركز الدراسات الصحراوية، المغرب، 2019، ص. 88.
- الخطيب، عبد الهادي .*القضية الصحراوية: الجذور التاريخية والتطورات القانونية والسياسية* .الرباط: منشورات كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، 2018، ص. 27.
- د. عبد الرحيم العيساوي، التعليم العالي والتحولات المجالية في جنوب المغرب، المغرب، المركز المغربي للنشر الأكاديمي، 2021، ص 112
- د. فاطمة الرقيبي، الصحة والتنمية المجالية في الجنوب المغربي، الإمارات، دار الكتاب الجامعي، 2022، ص 89.(
- *ديبوي جيرار، **الحكم الذاتي والنماذج المؤسسية في الدول الموحدة**، منشورات العلوم السياسية، باريس، 2020، ص. 142.*
- رسالة الشيخ ماء العينين إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 1903، ضمن: محمد حجي، *الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين والعلويين*، ص. 214.
- الزياني، ع. ل .(2023) .*الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية* (ص 67). مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب.
- *السرغيني عبد الحق* .المجالات الترابية وتحديات التنمية، *مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2020، ص. 76.*
- سعيد العمراني عنوان المرجع :*الحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية: التحديات والآفاق التنموية* البلد :المغرب تاريخ النشر : 2024الناشر :المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، الرباط رقم الصفحة93 :
- الصديقي، عبد الرحيم .*الصحراء المغربية: الجذور التاريخية والأبعاد الجيوسياسية للنزاع* .الرباط: منشورات المعرفة، 2019، ص. 112.
- عبد الرحمن اليوسفي، المغرب ومسار الوحدة الترابية، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2008، ص. 54.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- عبد اللطيف الزياني عنوان المرجع :*الحكم الذاتي في الصحراء المغربية: رؤية دستورية وآفاق تنموية* البلد :المغرب تاريخ **النشر** : 2023**الناشر** :مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء رقم الصفحة67 :
- عبد الهادي التازي، *التاريخ الدبلوماسي للمغرب*، الجزء الرابع، ص. 87.
- العزاوي، عبد الحق .*الحكم الذاتي والنموذج التنموي في الأقاليم الجنوبية للمغرب: مقاربة قانونية وسياسية* .الدار البيضاء: المركز المغربي للدراسات الاستراتيجية، 2021، ص. 134–138.
- فاطمة الغالي، *التمكين السياسي للمرأة في الجهات الجنوبية*، دار المعرفة، الرباط، 2020، ص. 54.
- المجلس الاستشاري للشؤون الصحراوية، تقرير حول دينامية التنمية والاندماج الاجتماعي في الأقاليم الجنوبية، الرباط، 2022، ص. 41(
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، *التنمية الجهوية في الصحراء المغربية*، الرباط، 2022، ص. 31.
- مجلس الأمن، القرار رقم 1754، نيويورك، 30 أبريل 2007.
- المحجوبي أحمد .*الحكم الذاتي والتنمية الجهوية بالمغرب*، منشورات كلية الحقوق الرباط، 2019، ص. 87.
- محكمة العدل الدولية، *الرأي الاستشاري حول الصحراء الغربية*، لاهاي، 1975.
- محمد أشركي، القانون الدستوري والنظام السياسي المغربي، دار إفريقيا الشرق، 2015، ص. 223.
- محمد الأمين مشبال، *الثقافة والهوية في الأقاليم الجنوبية*، مجلة الثقافة المغربية، العدد 35، 2021، ص. 67.
- محمد بنعيسى، الاستراتيجية التنموية في الأقاليم الجنوبية، منشورات جامعة ابن زهر، 2020، ص. 45
- محمد كنبيب، *المغرب والتحول السياسي في القرن العشرين*، ص. 201.(
- مصطفى سيعدي، القانون الدولي وتسوية نزاعات الحدود في إفريقيا، الرباط، 2020، ص. 189.
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، تقرير سنة 2023، ص. 11.
- المندوبية السامية للتخطيط، *المؤشرات الجهوية للتنمية البشرية*، الرباط، 2023، ص. 28.
- مورجون جاك، ***قضية الصحراء ونموذج الحكم الذاتي المغربي***، *مطابع جامعة باريس، باريس، 2021، ص. 89.)*
- الوردي، ح .(2023) .*الجهوية المتقدمة والحكم الذاتي: من التصور الدستوري إلى التنزيل الواقعي* (ص 112). منشورات المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، الرباط، المغرب.
- وزارة التجهيز والنقل المغربية، *تقرير التنمية في الأقاليم الجنوبية*، الرباط، 2022، ص. 17.
- وزارة الخارجية الأمريكية، *بيان حول اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على الصحراء المغربية*، واشنطن، 2020.
- وزارة الداخلية المغربية، *تقرير حول النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية وأثره على الحكم الذاتي* ,الرباط، 2023.
- وزارة الشؤون الخارجية المغربية. الرباط، 18 مارس 2022،
- وزارة الشؤون الخارجية المغربية، *قنصليات* الدول الأجنبية في العيون والداخلة: مؤشرات الجاذبية الاقتصادية والاستقرار السياسي، *الرباط، 2024.*
- *وزارة الصناعة والتجارة المغربية*، تقرير حول الاستثمارات في الأقاليم الجنوبية 2015-2024، *الرباط، 2024.*
- *وكالة الإنعاش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجنوبية، تقرير* 2023، ص. 9.

✓ **المراجع بالإنجليزية:**

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Ackrén, 2020, p. 89)المؤلف الكامل : Maria Ackrén عنوان المرجع: *Autonomy Arrangements in the Nordic Region: The Cases of the Faroe Islands and Greenland* البلد: تاريخ النشر: فنلندا 2020 الناشر: Åbo Akademi University Press رقم الصفحة: 89
- **Baldini**, **Gianfranco & Cotta**, **Maurizio**, "**The Regionalization of Italy**: **Constitutional Reform and its Consequences**," **West European Politics**, **2016**, **pp**. **466–468**).
- Blixsen Karen, *Autonomy and Diplomacy in North-West Africa*, Copenhagen University Press, Copenhagen, 2022, p. 64.
- Boukhars, Anouar, *Politics in the Western Sahara: Regional and International Dimensions*, Washington: Carnegie Endowment for International Peace, 2011, p. 91.
- *De Nicolo, Leo, Decentralization and Governance in North Africa: The Moroccan Model, Routledge, London, 2021, p. 98).*
- García de Enterría, 2019, p. 178) المؤلف الكامل: Eduardo García de Enterría عنوان المرجع: *El Estado Autonómico Español: Balance y Perspectivas después de Cuatro Décadas* البلد: تاريخ النشر: إسبانيا 2019 الناشر: Civitas – Thomson Reuters رقم الصفحة: 178
- George M'Baye, *Le Sahara Marocain et la diplomatie africaine*, Paris, 2020, p. 67).
- Giovanni Sartori, *Autonomy and Regionalism in Italy*, Milan: Laterza, 2018, p. 56).
- Jean-Pierre Filiu, *Le Maghreb et la question du Sahara*, Paris: CNRS, 2021, p. 89).
- Karen Blixsen, *Nordic Models of Autonomy*, Copenhagen University Press, 2020, p. 112).
- Major Claudia, *Regional Diplomacy and the Western Sahara Conflict*, German Institute for International and Security Affairs, Berlin, 2022, p. 58).
- Manuel González, *Autonomy and the Spanish Constitution*, Madrid: CEPC, 2019, p. 74
- Marco Ferrari, *Autonomia e Regioni Speciali in Italia*, Milano: Edizione Giuridica Europea, 2019, p. 74).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

- Mbaye, George, *African Diplomacy and the Western Sahara Conflict*, Dakar: CODESRIA, 2019, p. 78.
- Pierre Vermeren, *Le Maroc: De la démocratie à l'émergence économique*, Paris: Éditions La Découverte, 2021, p. 156).
- Shelley, Toby. *Endgame in the Western Sahara: What Future for Africa's Last Colony?* Zed Books, 2004, p. 54.
- United Nations Security Council, *Report on the Situation in Western Sahara*, 2024, p. 4).
- United Nations Security Council. (2025). Resolution 2797 (2025): Renewal of the Mandate of the United Nations Mission for the Referendum in Western Sahara (MINURSO) (para. 5). United Nations Publications, New York, USA. (على موقع الأمم المتحدة S/RES/2797 (2025) القرار مُتاح كوثيقة).
- United Nations, *Report on Western Sahara*, 2023, p. 3)
- Volpi Frédéric, *Western Sahara and International Diplomacy: From Referendum to Autonomy*, Palgrave Macmillan, London, 2023, p. 112.
- *Williams, Paul, UN Conflict Resolution in Western Sahara, Oxford University Press, Oxford, 2019, p. 142)*
- Zoubir Yahia H., *Morocco and the African Union: Diplomacy and Sovereignty in the Western Sahara Conflict*, Routledge, London, 2021, p. 79]).

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/